جمهورية مدبر موضياف بالمسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم :علوم التسيير

الرقم التسلسلي:...../.....

الرقم التسجيل:16/M05/1335883964

تخصص: إدارة مالية. فرع: علوم التسيير.

العنـــوان:

استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري2014-2016

- المسيلة-

مـذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

إعـــــداد الطالبة:

- القالي سميرة

إشراف الدكتور:

- تمار توفيق

تاريخ المناقشة أمام لجنة المناقشة المكونة:

الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. النوي نورالدين	أستاذ محاضر " أ "	المسيلة	رئيسا
د. تمار توفيق	أستاذ محاضر " أ "	المسيلة	مشرفا ومقررا
أ. قروش عيسى	أستاذة مساعدة	المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017 /2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله العلي القدير حمدا كثيرا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه لا تضاهي آلاءه ونعمه، ونصلي ونسلم ونبارك على شفيعنا محمد صل الله عليه وسلم

وبعد:

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذي الفاضل " تمار توفيق" حفظه الله والذي كانت توجيهاته القيمة بمثابة الخطوات التي ساعدتنا في إنجاز هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بشكرنا إلى:

كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

كل موظفي القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة.

ولا ننسى تقديم الشكر إلى كل الذين ساعدونا في إتمام هذا العمل

جازاهم الله عنا كل خير.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

كل من نطق بكلمة التوحيد وصدقها قلبه

إلى كطل من صل على خير البرية محمد عليه الصلاة وأزكى التسليم

إلى من أرضعتني لبن الحنان وسقتني ماء الحياة إلى من تطيب الأيام

بقربهما ويسعد قلبي بهنائهما إلى أغلى الناس في الوجود.

" أمي وأبي"

إلى من ترعرعت معهم ونمى غصني بينهم

" إخوتي وأخواتي"

إلى من أنار إلي الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر قليل من المعرفة

" أساتذتي الكرام"

إلى كل من جمعني معهم مشواري الدراسي من البداية إلى اليوم

" صديقاتي وزملائي دفعة 2018"

سميرة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
مقدمة	5-1
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	07
المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية و مفهومها	07
المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية و أنواعها.	10
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية.	12
المبحث الثاني: التقييم الأداء المالي	17
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي	18
المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي	20
المطلب الثالث: قواعد أساسية لتقييم الأداء المالي	21
المبحث الثالث: أدوات التقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	23
المطلب الأول: نموذج بطاقة الأداء المتوازن	24
المطلب الثاني: نموذج العائد على حقوق الملكية	29
المطلب الثالث: استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي للبنك	36
خلاصة الفصل:	44
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لبنك القرض الوطني	
المبحث الأول:عرض عام للمؤسسة.	46
المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري	46
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة والمصالح الموجودة بها.	47

المطلب الثالث: أهداف ومهام القرض الشعبي الجزائري.	**51**
المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية (لطلب قرض استغلال من طرف الصيدلي).	**53**
المطلب الأول: شروط ومكونات ملف قرض الاستغلال.	**53**
المبحث الثالث: التحليل بواسطة المؤشرات والنسب المالية	**61**
المطلب الأول:التحليل بواسطة مؤشر FRNG	**61**
المطلب الثاني: تحليل بواسطة BFR **و** TN	**63**
المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية	**65**
خاتمة	**69**
قائمة المراجع	**73-71**

فهرس الجداول و الأشكال

فهرس الجداول والأشكال

أولا/ الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح نموذج للميزانية للبنك التجاري	30
02	يوضح نموذج حسابات النتائج للبنك التجاري	31
03	االميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنة 2014.	55
04	اليزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنة 2014.	56
05	الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2014.	57
06	الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنتي 2015-2016.	58
07	الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2015-2016.	59
08	الميزانية المالية المختصرة لعناصر الأصول.	60
09	الميزانية المالية المختصرة لعناصر الخصوم.	60
10	الميزانية المالية المقلصة لعناصر الأصول.	60
11	يوضح الأموال الدائمة والأموال الخاصة والديون طويلة الأجل	61
12	يوضح رأس مال العامل الخاص.	62
13	رأس مال العامل الإجمالي.	62
14	رأس مال العامل الأجنبي.	63
15	يوضح احتياجات رأس مال العامل BFR.	64
16	حساب الخزينة الصافية TN (الوحدة دج).	64

ثانيا/ الأشكال

01	يوضح نموذج بطاقة الأداء المتوازن	28
02	يبين نموذج العائد إلى الحقوق الملكية في البنك	33
03	الهيكل التنظيمي للوكالة	48

مقدمة

مقدمة:

لقد شهدت الصناعة المصرفية تطورات تكنولوجية في مجال الاتصال والعولمة، وزيادة عدد الفروع والمتعاملين، مما أدى إلى زيادة حجم المعاملات في البنوك، الأمر الذي أدى إلى اشتداد المنافسة بين هذه البنوك فيما يخص جودة الخدمات المصرفية المقدمة وكذلك التنويع فيها، فكان الاهتمام بالقطاع المصرفي واجب وضرورة لمعظم الدول المتطورة منها والسائرة في طريق النمو.

إذ تمثل البنوك عصب النشاط الاقتصادي، فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات، كما تلعب البنوك دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية، وتسعى كذلك إلى تحقيق أعلى عائد ممكن وبالمقابل مواجهة أخطار محتملة ستواجهها والعمل على
التقليل منها.

ولموضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية، خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار و إفلاس العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية، وكذلك في ظل الإنفتاح على العالم وتوسع المعاملات البنكية، ويعتبر تقييم أداء البنوك التجارية عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي من تحولات والتي كانت لها أثر على أداء وكفاءة ومردودية البنوك التجارية، ومدى تأهيل هذه الأخيرة للمنافسة الإقليمية والدولية، ومن المعايير والمؤشرات لقياس أدائها هنالك مؤشر العائد والمخاطرة، ومن هنا يمكن طرح
الإشكالية التالية:

كيف يمكن استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي لبنك CPA ؟

وللإجابة على الإشكال السابق نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم تقييم الأداء المالي للبنك؟
- ما مفهوم البنوك التجارية ؟
- ما هي النسب المالية التي يتم استخدامها في البنك؟

v فرضيات الدراسة:

- يمكن استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي لبنك CPAعن طريق دراسة وتحليل نتائجها لمعرفة الوضعية المالية للبنك.

- التقييم الأداء المالي هو عبارة عن الوصف لوضعية المصرف الآن و تحديد الاتجاهات التي استخدمها للوصول إليه من خلال دراسة الإيرادات الموجودات المطلوبات، و صافي الثروة.

- تقييم الأداء المالي هو تحليل معلومات مالية من أجل التعرف على وضعية مالية للبنك في فترة ما.

- يتم استخدام النسب المالية عن طريق تحليل نتائجها لمعرفة الوضعية لمالية للمؤسسة.

- إن أهم النسب التي يستخدمها بنك CPA هي نسبة السيولة، نسبة النشاط، الربحية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية التحليل المالي من أهمية الدراسات الاقتصادية والمالية للبنوك كونها تعتمد عليه بصفة دائما في اتخاذ قراراتها مثل قرارات الاستثمار وقرارات منح القروض، وتعتبر البنوك التجارية من تلك البنوك التي تستعمل التحليل والمالي وذلك بواسطة مجموعة من الأساليب والطرق الإحصائية وفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء البنك.

v أهداف الدراسة:

- تحديد الإنجاز العام حيث تستطيع المؤسسة المالية معرفة ما حققت خلال عدة سنوات وهذا من خلال التحليل الكمالي.

- التعرف مؤشرات تقييم الأداء المالي لدى البنوك التجارية

- محاولة الإطلاع على كيفية توظيف المعلومات الواردة في تقييم أداء البنوك من خلال دراسة حالة بنك تجارية.

v الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات حول موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية، ومن كخلال هذا البحث سوف يتم عرض البحوث المنجزة وهي كالأتي:

- **الدراسة الأولى**: مذكرة ماستر بعنوان تقييم الأداء البنوك التقليدية والإسلامية كانت للباحثة رتيبة بركبية 2013-2014 بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.

- **الدراسة الثانية**: مذكرة ماستر بعنوان تقييم الأداء المالي للمؤسسة اقتصادية للباحثة دحماني هدى، 2014-2015 جامعة المسيلة.

- **الدراسة الثالثة**: مذكرة ماستر تقييم الداء المالي لبنك التجارية للباحثة سناء مسعودي، 2014-2015، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.

v الإطار المكاني والزمني للدراسة.

تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة على نطاق البنوك التجارية كبنك القرض الشعبي الجزائري أما الحدود الزمنية فتمثلت في الفترة الممتدة من 2017-2018، وهذا حسب التقارير المالية الموجودة لدى البنك.

v منهج البحث:

تم اعتماد في هذه الدراسة على منهج الوصفي حيث انصب التركيز في هذه الدراسة في الجانب النظري على المعلومات الخاصة بالبنوك التجارية باعتبارها موضوع الدراسة وكذا عملية تقييم الأداء ووصف مراحل التي تتم من خلالها.

وكذا المنهج التحليلي ومنهج دراسة حالة، حيث اقتصر الجانب التطبيقي في هذه الدراسة على تحليل الميزانيات وجدول حساب النتائج للبنك.

v أدوات البحث:

- تم الاستعانة بمكتبات بما تحمله من مراجع علمية عامة ومتخصصة في هذا المجال.
- تقارير ميدانية للبنوك وملتقيات علمية وطنية دولية.

v صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالبنوك وميدانيا وذلك بحجة سرية الموضوع.
- عدم توفر القدر الكافي من الدراسات في الموضوع في المكتبات الجامعية القريبة إضافة إلى المراجع مثل الكتب المتخصصة في هذا المجال.

v تبرير الخطة:

من التحكم في الموضوع وإلمام بجوانبه قمنا بتقسيم البحث قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: ماهية البنوك التجارية وأهداف البنوك التجارية وخصائصها ووظائفها وكذا أساليب التقييم الأداء المالي في البنك التجارية.

الفصل الثاني: قمت بدراسة ميدانية على مستوى وكالة البنك القرض الشعبي الجزائري حيث نبدأ في هذا الفصل بتعرف على شروط ومكونات ملف طلب قرض استغلال، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى تحليل الميزانيات أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى تحليل بواسطة المؤشرات والنسب المالية.

الفصل الاول

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

تمهيد:

تعد البنوك التجارية من أقدم المصارف ظهورا و من أكثرها انتشارا وهي تخضع للقانون التجاري، فيعتبر من أهم مكونات الجهاز المصرفي باعتبارها من أهم مصادر التمويل القطاعات نظرا لدور الذي تلعبه من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسب، كما لها أهمية بالغة على الاقتصاد، فالبنوك التجارية وظائف معينة تميزها عن غيرها من المصارف.

فالبنوك ليست بمعزل عن المحيط الذي تنتمي إليه فهي تؤثر فيه و تتأثر به لذا أصبح لزاما عليها الأخذ بعين الاعتبار متغيرات بيئتها في عملية تقييم الأداء المالي حتى تكون رؤيتها شاملة و قراراتها فعالة و هي تقوم على مدى نجاعة أدوات ووسائل تقييم الأداء المالي و تفاعلها مع كل متغيرات، و بناء على ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: ماهية البنوك للبنوك التجارية

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: أدوات و علاقة التقييم الأداء المالي بالبنوك التجاري

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

سنتطرق بالدراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

- نشأة البنوك التجارية و مفهومها.
- خصائص البنوك التجارية و أنواعها.
- وظائف البنوك التجارية و أهدافها.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية و مفهومها

قبل التعريف بالبنوك التجارية سوف يتم تطرق إلى نشأتها و كيفية ظهورها و بدايتها ثم إلى ما عليه اليوم.

أولا: نشأة البنوك التجارية

كانت البداية الأولى لظهور البنوك التجارية في المملكة البابلية حوالي 2000 عام قبل الميلاد و اشتهرت إمبراطورية في بابل بحضارتها العريقة و بضخامتها إنتاجها الفكري و المادي و بتجارتها الواسعة و تضمنت شريعة حمورابي مجموعة من الأسس و القوانين لتنظيم الودائع و القروض و الفائدة و التجارة بين المناطق فقد أقيمت مصارف متعددة منها كمصرف انشر (Eanser) في مدينة أور على موانئ الخليج العربي تخصصت بتجارية (المعادن، و العاج و المرمر) وفي بابل أقيم مصرف نيبهادن (Nebaahiddin) تخصص بتجارة (معادن النفسية) و مصرف أجبي (Egibi) تخصص بتجارة الخمر أو النبيذ.[1]

و لم تكن البنوك مجرد فكرة خطرة في ذهن فرد معين قام بتنفيذها بل أن الظروف و التطورات الاقتصادية هي التي اقتضت وجودها، و يمكن إرجاع فكرة المصارف بوضعها الراهن إلى العوامل الآتية:

1 هيل عجمي الجنابي، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص 107.

1. **الصيارفة**:

فئة الذين يستبدلون الدراهم و الدنانير و يميزون قيمتها من ثمنها و مهمة البنوك في طورها الأول تتلخص فيما يلي:

- الاحتفاظ بما يودع لديها من أموال لتكوين تحت طلب مودعيها.
- تحويل عملات إلى عملة واحدة و نقل الأموال.[1]

2. **الصاغة**:

هي الفئة يحولون المعادن إلى سبائك وعملات مختلفة ارتبط ظهورهم باستخدام المعادن النفسية و صرف نقود أجنبية شأنها شأن الصيارفة و ارتبطت عملياتهم بالأسواق ورد في التاريخ كان اليهود يتاجرون ويزرعون و يفرضون الأموال بالربا الفاحش للأعراب، و يحترفون بعض الحرف مثل الصياغة...

3. **المرابون**:

فئة من الأفراد يختصون بإقراض غيرهم بزيادة يأخذونها على رأس المال المستقرض.

فئة تختص في منح قروض من أموال خاصة مقابل عمولة كبيرة جدا فإن وظيفتهم هنا تمثل الشق الثاني للبنوك الحديثة، مع اختلافات جوهرية في قيمة العائد و طبيعته.

4. **التصنيع**:

وهو حركة التي استطاع فيها العقل البشري أن يخترع الآلة و يعتمد في زيادة الثروة على كثرة الإنتاج.

فقام كل واحد بصفته الغالبة عليه وبجهوده متفردا، ثم ربطت بينهما المصالح المشتركة ووحدت الهدف فنشأت البنوك.

و تهتم الأدوار إلى مرت بها البنوك إلى أربعة:

- دور الأمانة (عملية الإيداع).

1 محمود حسين الوادي و آخرون، النقود و المصارف، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 104.

- التفكير في الاستغلال هذه الأمانة.
- احتكار هذه العمليات الاستغلالية.
- التضامن وظهور المصارف بصورتها الراهنة.[1]

ثانيا: تعريف البنك التجاري

يوجد عدة التعاريف نذكر منها:

كلمة بنك هي كلمة إنجليزية (Bank) وليست عربية و هي مشتقة من كلمة إيطالية (Banco) و التي تشير إلى منضدة خشبية كان يجلس عليها الصرافون في مدن شمال إيطاليا في أواخر القرون الوسطى لشراء وبيع العملات و استبدالها.

فعرف على أنه مؤسسة نقدية تقبل الودائع و تمنح القروض و تقدم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء.[2]

هي بنوك تجارية تقوم بقبول ودائع تدفع عن الطلب أو لآجال (محددة و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته لما يحقق أهدافه خطة التنمية و دعم الاقتصاد القومي و تباشر تنمية الادخار و الاستثمار المالي في داخل و الخارج فهي تقوم بتجميع مدخرات أفراد و الوحدات اقتصادية التي تحقق فائضا و تستخدمها في إقراض الأفراد ومشروعات ذات العجز.[3]

- يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض و الاقتراض).[4]
- يعتبر المصرف التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها أساسي في قبول الودائع و منح الائتمان و لعل أهم ما يميز المصارف التجارية باقي المصارف هو قبولها الحسابات التجارية.[1]

---

1 محمود حسين الواري و آخرون، مرجع سابق، ص 104-105.

2 هيل عجمي الجنابي، مرجع سابق، ص 110.

3 محمود حسب الوادي و آخرون، مرجع سابق، ص 105.

4 دي كوك، عبد لواحد المفرومي، الصيرفة المركزية، دار الطليعة، بيروت، 1987، ص 51.

- يعرف أيضا على أنه مؤسسة مالية تخضع للقوانين و التشريعات المصرفية و تهدف لتحقيق الربح من خلال نشاطها المصرفي و المتمثل بقبول الودائع و تقديم الخدمات ومنح الائتمان بشتى أنواعه.[2]

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية و أنواعها.

الفرع الأول: خصائص البنوك التجارية.

وتتمثل فيما يلي:

- موقعها في هرم الجهاز المصرفي: تحتل المرتبة الثانية بعد البنك المركزي في هرم الجهاز المصرفي.
- التعددية: تتعدد البنوك التجارية أفقيا و عموديا من الناحية المكانية عكس صفة الوحدة لدى البنك المركزي.
- مؤسسات مالية تقوم على الائتمان: حيث تستلم الودائع و تمنح القروض و تحصل في ذلك على فرق الفائدة بين الاقتراض و الإقراض.
- مصدر النقود المتداولة و نوع القروض: النقود القانون ذات مصدر واحد و هو البنك المركزي (بنك وحيد) و أما عند البنوك فنجد مصادرها متعددة رغم ثبات نوع النقد.
- الربحية: ربحية تهدف إلى تعظيم الربح بأقل التكاليف و بذلك يؤثر إفراطها فيه السياسة اقتصادية للبلد.
- ظاهرة تركز البنوك: ترتكز البنوك في عدد قليل وهذا من خلال البنوك الصغيرة في معظم الدول (بسبب الاندماج أو خروج البنوك الصغيرة من المنافسة).[3]

أنواع البنوك التجارية:

يمكن تقسيم البنوك من حيث ممارستها لأعمالها إلى:

---

1 خديجة خالدي و عبد الرزات بن حبيب، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص 29.

2 طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سماره، النقود و البنوك و المتغيرات اقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، 2013ـــ ص 154.

3 عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، ص 113-114.

1. **البنوك التجارية**:

البنك التجاري هو بنك عام نشاط و غير متخصص حيث يتلقى الإيداعات ويمنح القروض لكافة الأفراد و مؤسسات المختلفة أنشطة اقتصادية و التجارية و يقوم بنشاط البنك في الأساس على التمويل قصير الأجل.

- البنوك التجارية ذات الفرع: تتم عمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد أو أكثر و بذلك يتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي للبنك.
- البنوك التجارية ذات الوحدة الواحدة: تتم خدمات مصرفية في مثل هذه البنوك من خلال بنك موجود في مكان واحد، يعتبر هذا نوع شائعا في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الصرف و القانون و القدرة على مقابلة حاجات العملاء.

2. **البنوك الاستثمارية**:

هي مؤسسات مالية و بسيطة تقوم بتجميع أموال من المساهمين و من طرح السندات في السوق المالية ووضعها تحت تصرف المستثمرين لمنحهم التمويل طويل الأجل في العادة و تنتشر في الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة و انجلترا و هي تشبه بنوك الأعمال في فرنسا.

3. **بنوك التجار**:

هي البنك التي تقدم خدمات عديدة مثل قبول الكمبيالات و إصدار أوراق مالية، إدارة محافظ المالية، و تقديم الاستثمارات للمشروعات و المصارف المختلفة في مجال النقدي و الاقتصادي و الاندماج.

4. **البنوك المتخصصة**:

هي البنوك المتخصصة في منح الائتمان لنوع محدود من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره مثل البنوك العقارية و الزراعية و الصناعية...الخ.

5. **البنوك الشاملة**:

هي البنوك التي تتقيد بالتعامل مع نشاط معين أو في منطقة[1] أو إقليم معين و أبحت تحصل على أموال من مصادر متعددة و توجهها إلى مختلف أنشطة و تتميز بشمولية أعمال و تنوعها و مرونة كبيرة في تقديم خدمات المصرفية.

6. **البنوك الالكترونية**:

هي البنوك تعمل بالكامل من خلال الانترنت حيث تتم المعاملات و علاقات من خلال وسائل الالكترونية و تعرف باسم البنوك اقتراضية.[2]

7. **البنوك الإسلامية**:

هي بنوك يقوم نشاطها على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية و على رأسها تحريم الفائدة (الربا) وكبديل عن الإقراض بفائدة تعمل هذه البنوك بصيغ تمويل متعددة كالمضاربة و مشاركة و المرابحة و التأجير و السلم و الاستضاع و المسافاة و المزارعة، فضلا عن تقديمها لمختلف الخدمات المصرفية المعروفة.[3]

8. **البنوك المركزية**:

هو المؤسسة المسؤولة عن تنظيم إدارة شؤون النقد و الجهاز المصرفي في بلد ما، و يقود السياسة النقدية و الائتمانية في الاقتصاد الوطني.[4]

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

ويتم تلخيصها فيما يلي:

- الاحتفاظ بودائع العملاء بالحسابات الجارية (تحت الطلب) و التي تستخدم خلالها الشيكات، الحوالات، وبطاقات السحب الآلية، وبعض بطاقات الائتمان بالإضافة إلى الودائع الادخارية و الودائع لأجل.

1 محمود حسين الوادي و آخرون، مرجع نفسه، ص 107-108.

2 جمال سالمي، الاقتصاد الدولي و عولمة اقتصاد، المعرفة للنشر و التوزيع، عنابة، 2010، ص 109.

3 رحيم حسين الاقتصاد المصرفي، ط1، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2008، ص 18.

4 ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص 27.

- القيام بعمليات الإقراض بغرض الاستثمار عن طريق استخدام الودائع مثلا، في منح قروض قصيرة الأجل للعملاء بضمان ما يقدمونه من ضمانات كبضائع أو أوراق مالية أو أوراق تجارية بضمانات الشخصية.
- تقديم التسهيلات الائتمانية لرجال الأعمال و المستثمرين.
- أعمال أخرى: مثل تقديم الاستشارات للعملاء إدارة ثروات العملاء أعمال الحفظ والتخزين.[1]
- فتح الاعتمادات المستندية و إصدار خطابات الضمان و تمويل التجارة الخارجية.
- شراء وبيع العملات الأجنبية.
- أما من ناحية الاقتصادية تقوم البنوك التجارية بوظيفتين أساسيتين هما تعبئة المدخرات و توليد نقود الودائع:

أولا: الوساطة المالية بين المقرضين و المقترضين

تقوم البنوك التجارية بوظيفة الوسيط المالي بين المقرضين و المقترضين و هي تتلقى الودائع من الأفراد و المنشآت، وبذلك فهي تقوم بوظيفة تعبئة مدخرات المجتمع تمهيدا لإقراضها إلى المشروعات، أي أن هذه البنوك تقوم بدور الوسيط بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي و لا تختلف أو تتميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الأخرى بهذه الوظيفة.

ثانيا: توليد نقود الودائع:

إن أم ما تقوم به البنوك التجارية ولا يقوم به أي نوع آخر من البنوك هو الدور الذي تقوم به البنوك التجارية في التأثير على الوسائل الدفع من خلال زيادة أو تخفيض النقود البنكية (نقود الودائع).

1 السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، ط1، دار الفكر ناشرون، و موزعون، الأردن، عمان، 2010، ص 71.

وأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات المالية هي قدرة هذه البنوك على خلق النقود سواء كان البنك منفردا أو بنوك مجتمعة.

فتعنى وظيفة النقود ببساطة و أن البنك التجاري يمكن و يستطيع أن يقدم تسهيلات ائتمانية للعملاء (نقود ودائع مشتقة) بدون أن يكون هناك ودائع مخصصة و مقابله لها موجودة بالفعل لديه، وبالتالي قدرة البنك التجاري على التأثير على عرض النقود و الطلب عليها في المجتمع وكذلك تفاعلها مع السياسات النقدية تأثرا و تأثيرا فيها.

القيام بعمليات التوريق: تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو أصول المالية غير سائلة مثل قروض مصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق المالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال وذلك ببيع المودعة لديه مما يتسبب ذلك في زيادة كمية النقود في حدود متزايدة و تحذف عملية خلق النقود الودائع عندما يقوم البنك بإقراض جزء من موارد المالية المتاحة.[1]

ثانيا: أهدافها.

باعتبار البنك مؤسسة تقوم بأنشطة المعهودة لها فإن القائمين عليه يحرصون كل حرص على تحقيق أهداف مختلفة و تتمثل فيما يلي:

1. من ناحية الزاوية الإنتاجية:

- تخفيض تكاليف تحقيق الخدمات البنكية و تقديمها حين من خلال هذا الهدف يستوجب على البنك أن تكون له القدرة على التمييز بالتكلفة الأقل في تقديم خدماته.
- تحسين الخدمات البنكية تماشيا مع متطلبات زبائنه (أفراد و مؤسسات) و ميولهم و بما يستجيب أيضا لتغيرات التي تمس ميولهم و متطلباتهم، و يتحقق ذلك بقدرة البنك على الحرض و متابعة بكل اهتمام و استمرارية لمتطلبات زبائنه و من ثم تقديم خدمات مميزة و عالية الجودة و بالسرعة المطلوبة و في وقت محددة.

1 السيد المتولي عبد القادر، مرجع نفسه، ص 72-73.

- استغلال الأمثل لأصول المادية و المالية و البشرية و التكنولوجية التي هي بحوزة البنك، حيث أن استغلال أمثل و الفعال هو الذي يسمح له في أخير بتحقيق خدمات بنكية أجود و بأقل تكلفة و بأسعار ملائمة لإمكانيات الزبائن وفي وقت ملائم و من ثم زيادة الإنتاجية.

2. من ناحية زاوية التسويقية:

- تحسين سمعة البنك من خلال تحسب مستوى خدمات المصرفية و توسيع قاعدتها و تطوير أساليب أداء و تقديم ضمان مصرفية.
- رفع الوعي مصرفي خصوصا لدى موظفي البنك وذلك بقيام بإجراء بحوث التسويق لمعرفة احتياجات الزبائن المتنوعة و خدمتها بكفاءة عالية من أجل إرضائهم، وكذا إجراء درأسات مفصلة وعميقة حول أسواق البنكية من أجل تحديد ربحية و اكتشاف الفرص.

3. من ناحية زاوية المالية:

- تعظيم الفوائد في شكل فوائد و عملات و غيرها من خلال زيادة حجم القروض متنوعة و مختلف تسهيلات ائتمانية و زيادة الحجم التوظيفات و الاستثمار في أوراق المالية.
- تحقيق التوافق بين السيولة و الربحية في آن واحد من أجل اغتنام الفرص الاستثمارية و التوظيفية من أجل تحقيق عوائد كبيرة.[1]
- قيام البنك بالتوسع في الاستثمار و المتعلق بالاكتتاب على أوراق مالية قصيرة الأجل كالسندات الحكومية وطويلة الأجل حيث يؤدي ذلك إلى تدعيم العمل البنكي الاستثماري.
- تحسب صورة البنك لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين من خلال تعظيم قيمة أسهمه في سوق الأوراق المالية و ذلك من أجل زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم.

1 فضيل فارس، التقنيات البنكية، محاضرات و تطبيقات، ط1، الجزائر العاصمة، ص 23.

4. من حيث زاوية التوسعية:

- يهدف البنك إلى توسيع نشاطه من خلال الانتشار المدروس وذلك عبر فتح المزيد من وكالات لتمس أنشطته و توسيع تقديم خدماته و من ثم زيادة عدد الزبائن.
- توسيع النشاط خارج الدول أصلية من خلال تكريس التدويل البنكي – امتداد أنشطة البنكية و ذلك من خلال التواصل مع البنوك المرأسلة كخطوة أولى ثم فتح مكاتب تمثيلية ثم إنشاء بنوك التابعة من جهة و من جهة أخرى هناك إمكانية التوسع عن طريق ممارسة العمل البنكي الالكتروني أو الصيرفة الالكترونية كمرادف.
- يمكن أن يطمح البنك إلى الاستثمار في نشاطات أخرى غير العمل البنكي.[1]

وعليه وانطلاق مما سبق فإنه لم تعد نشاطات البنوك التجارية محصورة في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من متعاملين فقط، بل أصبحت عمليات يومية فهم قطاعات واسعة من أفراد و مؤسسات و منظمات.

و تتزايد أهميتها يوما بعد يوم بسبب ما يشهده الاقتصاد من تحولات عميقة و في ظل هذه التحولات تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا نظرا لما تقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح لهذا الاقتصاد بالتطور فيوضع يتميز بالاستقرار نظرا لكونه القطاع الذي يعمل على تدبير وسائل التمويل اللازمة، و لا يمكن أن نهمل في الوقت الحاضر الدور الذي يقوم به النشاط البنكي في ظل انفتاح داخلي واسع على الاقتصاد السوق، وعمولة مالية متزايدة سمتها أساسية اندماج الأسواق المالية وترابطها.

1 فضيل فارس، مرجع نفسه، ص 25-26.

المبحث الثاني: التقييم الأداء المالي

يحتل التقييم الأداء المالي أهمية كبيرة للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من التغيرات متسارعة و إفلاس العديد من المؤسسات الكبرى، و يهدف التقييم الأداء في البنوك المقياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، و يختلف تقييم الأداء من بنك إلى آخر حسب الغرض من تقييم و نوعية المستفيدين منه.

حيث يركز مودعين على السيولة و المساهمون على الربحية و هذا ما يجعله يزداد أهمية و بالتالي سوف يتم التطرق إلى تقييم أداء و أهدافه وكذلك معرفة كيفية قياس الأداء المالي و من أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي

المطلب الثالث: قواعد أساسية لتقييم الأداء المالي

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

قبل التطرق إلى معرفة تقييم الأداء المالي يجب شرح بعض مصطلحات حول مفهوم الأداء المالي و يتم ذلك عبر التطرق إلى فرعين:

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

يعتبر مصطلح الأداء أحد مصطلحات التسيرية، إذ تناولته جل الكتب ولو بشكل غير مباشر على اعتباره الهدف الأساسي الذي يسعى كل مسير إلى تحسينه، فيعرفه على أنه:

- انعكاس قدرة المؤسسة و قابليته على تحقيق أهداف طويلة الأمد.[1]
- ويعرف أيضا على أنه النتائج المرغوبة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.[2]

الفرع الثاني: تقييم الأداء

يقصد بتقييم الأداء أنه: دراسة و تحليل جوانب القوة و الضعف التي تكثف إنجازها لأنشطة على المستوى الكلي أو الحكم على الفرد أو مؤسسة أو أي جزء من أفرادها.[3]

و يعرف على أنه وسيلة للتحقق من أن العمليات التي تم إنجازها في نهاية مدة معينة مطابقة للأعمال التي أريد إنجازها وفق الخطط البرامج المحددة و التعليمات الصادرة و المبادئ معتمدة لغرض إعطاء الجهات ذات العلاقة الصورة الواضحة من الانحرافات و الاختناقات مع تشخيص أسبابها لغرض تقديم المقترحات العلمية و العملية لمعالجتها و من ثم تلاقيها.[4]

---

1 طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، دراسات في استراتيجية و بطاقة التقييم متوازن، دار وهران للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 88.

2 خالدي محمد بن حمدان، استراتيجية و التخطيط الاستراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، طبعة العربية، عمان، الأردن، 2009، ص 383.

3 دحماني هدى، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة متطلبات نيل شهادة الماستر (الأكاديمي) في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014-2015، ص 15.

4 طهراوي فريد، تقييم أثر مالي و النقدي على التضخم النقدي في الجزائر، دراسة قياسية، ص 198.

يعرف على أنه: التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيقه أهداف المخططة وذلك بتوجيه مسارات أنشطة على المؤسسة بما يحقق أهداف المرجوة منها.[1]

هو نظام من خلاله يتم تحديد مدى كفاءة أداء العاملين لأعمالهم.[2]

تقييم الأداء المالي:

يعني تقديم حكم ذو قيمة حلول حول إدارة الموارد البشرية و المالية و المادية، فيعد مفهوم تقييم الأداء المالي مفهوما ضيقا بحيث أنه يرتكز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية.[3]

يعتبر تقييم الأداء المالي ذات أهمية كبيرة حيث أنه يركز على استخدام مؤشرات مالية تعكس إنجاز أهداف الاقتصادية للمنشأة، فهو منظومة متكاملة لنتائج أعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر البيئة الداخلية (الضغط أو القوة) فهو عملية تهدف إلى تقييم الإيجابيات و مناطق القوة في الأداء المالي أو (الفعلي).[4]

التقييم الأداء المالي هو عبارة عن الوصف لوصفية المصرف الآن و تحديد الاتجاهات التي استخدمها للوصول إليه من خلال درأسة الإيرادات الموجودات المطلوبات، و صافي الثروة، كما أنه يوضح هيكل التمويلي و استخدام مؤشرات الربحية و يعكس الكفاءة التمويلية و تشغيلية للبناء.[5]

---

1 علي عبد القرفي، أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على تحسين الأداء في المؤسسة الاقتصادية، تخصص استراتيجية وتسويق، جامعة المسيلة، 2013-2014، ص 44.

2 خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، مرجع نفسه، ص 197.

3 خديجة دزايت، معطا الله مبروكة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص 13.

4 كمال أحمد يوسف محمد، ربيعة إسماعيل الفكي إسماعيل، أثر استخدام بطاقة أداء متوازن في تقويم أداء المالي للمصارف السودانية، دراسة ميدانية، ص 10.

5 طيب بولحية، عمر بوجميعة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، ص 9.

تقييم الأداء المالي يعرف أيضا على أنه نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدة سابقة أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية و الهيكلية.[1]

المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي

تهدف عملية تقييم الأداء المالي إلى تحقيق ما يلي:

- تقييم مدى تحمل المسؤوليات المخولة لهم.
- تشخيص المجالات التي تكون بحاجة إلى إجراءات تصحيحية و العمل على معالجتها.
- التأكد من أن المسؤولين يتحفزون نحو تحقيق أهداف المخطط لها من قبل.
- التمكين من إجراء المقارنات بين أداء مختلف الأقسام داخل المؤسسة لتحديد المجالات التي يجب أن تجرى فيها التحسينات.
- إيجاد نوع من المنافسة بين أقسام لتحسين مستوى أدائها.
- التحقق من أن الإنجاز الفعلي كان وفقا للأهداف و الخطط الموضوعة.
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها فالمعيار الصحيح بما يوازن بين الطموح و الإمكانيات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية و التقديرات الواقعية.
- عملية تقييم الأداء المالي عملية هامة وضرورية من أجل معرفة مدى تحقيق المشروع اقتصادي للخطط و أهداف.[2]

1 كريمة السخري، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و البنوك التقليدية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية و البنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017،ص 12.

2 فؤاد مجيد كرضي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية للمستخدم البيانات المالية، دار المنهج للنشر، عمان، الأردن، ط1، ص 32.

المطلب الثالث: قواعد أساسية لتقييم الأداء المالي

وتتمثل فيما يلي:

1. تحديد الأهداف: هي خطوة أولى في علمية تقييم الأداء لذا يجب على المؤسسة تحديد أهدافها و درأستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعتها، و التي تصنف إلى أهداف قصيرة المدى و بعيدة المدى و أهداف الرئيسية و أخرى فرعية.
2. وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل: بعد تحديد أهداف الواجب تحقيقها مستقبلا يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل لكل مجال من مجالات النشاط بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد اللازمة و كيفية الحصول عليها.[1]
3. تحديد مراكز المسؤولية حيث يتم وضع لكل قسم من أقسام البنك مسؤول خاص من أجل الرقابة و الإشراف في عملية تقييم الأداء هنا تتطلب إيضاح اختصاصات كل من مركز مسؤولية، وكذا تبيان علاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة الأخرى كما يسهل ركن تحديد مراكز المسؤولية في عملية الكشف عن الانحرافات و تفسيرها بغرض للتعرف على أسبابها و المراكز المسؤولة عنها.
4. تحديد معايير و مؤشرات واضحة للأداء: وتتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء المالي للمؤسسة بأكملها أو على مستوى مراكز المسؤولية فيها، و هي أكثر صعوبة في الوقت نفسه و هذا فيظل وجود عدة معايير تؤخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بينها مثل وجود تحديد ماهية المعايير المختارة، كذلك اختيار المعايير المناسبة لدرأسة مستوى الأداء كما تختلف هذه المعايير من وحدة لأخرى، و هذا حسب طبيعة نشاط.[2]

1 سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة الماستر أكاديمي علوم اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، سنة الجامعية 2014-2015، ص 40.

2 سناء مسعودي، مرجع نفسه، ص 42.

*** مراحل تقييم الأداء:**

أولا: جميع المعلومات الضرورية

تعتبر المعلومات شيء ضروري و موردا أساسيا في عملية التقييم حيث لا يمكن اتخاذ القرار دون توفر المعلومات الكافية و بالجودة العالية و في الوقت المناسب.

ثانيا: قياس الأداء الفعلي

هي مرحلة الثانية من عملية التقييم، حيث تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءتها و فعاليتها، و ذلك من خلال اختيارها لمجموعة مؤشرات و معايير و عليه فإن قياس الأداء يهدف إلى التشخيص و يمكن أن يتبين من خلاله الانحرافات إن وجدت.

ثالثا: اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم

في كون نشاط الوحدة المنفذة كان ضمن الأهداف المخططة و إن انحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، و أن أسبابها تحددت، و الحلول اللازمة للمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت و المخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

رابعا: تحديد المسؤوليات و متابعة العمليات التصحيحية لانحرافات

عمل على تغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم و تزويد الإدارات التخطيطية و الجهات المسؤولة في متابعة بالمعلومات و البيانات التي تمخضت عن عملية التقييم لاستفادة منها في رسم الخطط القادمة و زيادة فعالية المتابعة.[1]

ومنه يمكن التأكيد على أن تقييم الأداء المالي احتل مكانة بالغة أهمية، حيث تم تركيز عليه من الدرأسات و أبحاث محاسبية و الإدارية و ذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمدها المؤسسات قياسا للحجم احتياجات المالية الكبيرة لها و المتنافس عليها.

1 إدريس ثابت عبد الرحمن والمرسي جمال الدين محمد، الإدارة الإستراتيجية مفاهيم و نماذج تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 487.

المبحث الثالث: أدوات التقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

تمهيد:

يدرس بهذا المبحث التوازن المالي في البنوك التجارية و الذي يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى إليه و باستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للبنك، لأن العجز المالي يسلب البنوك استقلاليتها تختفي تأثير اللجوء إلى اقتراضات هذا من جهة و سحب ذوي الحقوق ثقتهم لدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى و لدرأسة أدوات التقييم أداء المالي قمنا بتخصيص ثلاثة مطالب و هي كالآتي:

المطلب الأول: نموذج بطاقة الأداء المتوازن

المطلب الثاني: نموذج العائد على حقوق الملكية

المطلب الثالث: نموذج النسب المالية

المطلب الأول: نموذج بطاقة الأداء المتوازن

أولا: تعريف بطاقة الأداء المتوازن

في عام 1990 عرفه الباحثين (Norten & Kaplan) بأنها نظام متكامل لتقييم أداء المنظمات، و يمكن اعتبارها نظام أداء استراتيجي لشموليته، فهي نظام إداري يهدف إلى مساعدة المنظمة على ترجمة تطورها و برامجها إلى مجموعة من الأهداف و القياسات البرنامج المترابطة حيث لم يعد التقرير المالي الطريقة الوحيدة التي تستطيع المنظمات من خلالها تقييم أنشطتها و رسم تحركاتها.[1]

و يمكن تعريف بطاقة الأداء المتوازن بأنها" هي نظام إداري يهدف إلى مساعدة الشركة على ترجمة رؤيتها ورسالتها و استراتيجيتها إلى مجموعة من الأهداف كما تعتبر أداة فعالة لمتابعة الأداء في مقابل الأهداف المنجزة كما يساعد على تطبيق الخطط و ضبط و مراقبة النمو المؤسسي بطريقة سهلة تجمع فيها كافة الأهداف و الاستراتيجيات.[2]

ثانيا: المنظورات لبطاقة الأداء المتوازن

أ. المنظور المالي:

يعكس المنظور المالي متطلبات مالكي المنظمات و ذوو المصالح فهو يركز على تعظيم الربحية باعتباره المحصلة النهائية لنتائج أعمال وحدات العمل المتضمنة المختلفة، فيهدف إلى نمو الإيرادات للمنظمة فمثلا للمصارف يتم ذلك من خلال زيادة محفظة التسهيلات و الودائع للعملاء و الحاليين و الجدد و غرض من تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية هي نمو في نسبة الأرباح و نمو الموجودات و نمو العائد على الاستثمار، و تحسب القيمة المضافة التي تحققها المصارف توسع المصارف التجارية من خلال زيادة الانتشار الجغرافي المحلي و الدولي من خلال زيادة عدد الفروع وزيادة

1 نعمة عباس الخفاجي، إحسان محمد ياغي، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في قياس أداء المصارف التجارية، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 43.

2 مريم شكري محمود نديم، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة قدمت للحصول على درجة ماجستير في المحاسبة، تخصص محاسبة و التمويل، جامعة الشرق الأوسط، 2012-2015، ص 10.

الحصة السوقية للمصارف، و تقاس الربحية من خلال الدخل التشغيلي أو معدل عائد على الاستثمار.

الدخل التشغيلي = الإيرادات التشغيلية – المصاريف التشغيلية

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح + رأس المال المستثمر[1]

ب. منظور العملاء:

أصبح اهتمام المنظمات والمصارف في وقتنا الحاضر على العملاء وذلك باهتمام برغباتهم و تلبية حاجاتهم وفقا للخطط البرنامج فتصنف من أهم أولويات المنظمة فيجب على منظمة أن تظهر لزبائنها منظورات متعددة لتقييم تطورها و نموها مثل حصة السوق، و عدد العملاء الجدد، فحيث تركز المصارف التجارية الأردنية على وضوح سياسة تسعير الخدمات المصرفية، و تحسين الجودة، و تحسين درجة الثقة العملاء حاليين للمصرف، تطوير منتجات و خدمات مصرفية جديدة تلبي احتياجات العملاء، و تحسين المسؤولية الاجتماعية للمصارف و احتواء شكاوى العملاء.[2]

ج. المنظور العمليات الداخلية:

ويركز هذا على كيفية ترجمة المؤسسة وقيامها بتحويل المدخلات إلى مخرجات ذات قيمة بالنسبة للعميل من ثمة صياغة هيكل عملياتها التشغيلية بتحديد ما يجب أن تتميز و تتفوق فيه لكي تصبح أكثر نجاحا و تطورا و يتطلب بناء العمليات التشغيلية الداخلية بشكل سليم و فعال تحليلها إلى مجموعة من أنشطة المكونة لها و تحديد كل منها في بناء القيمة التي يكسبها المنتج و يتكون من ثلاث عمليات:

- عملية الابتكار: و يقصد بها خلق المنتجات و الخدمات و العمليات التي ستقابل احتياجات العملاء من خلال تحسين تكنولوجيا.

1 نعمة عباس الخفاجي، إحسان محمد ياغي، مرجع نفسه، ص 45.

2 نفس المرجع، ص 48.

- عملية التشغيلية: هي عمليات تقوم بها مصارف ومنظمات بتوصيل المتتم و الخدمات المتواجدة و المبادرات أساسية و إستراتيجية للمؤسسات من أجل تحسين الجودة لتصميم الخدمة و بأقل التكلفة.

د. عملية الخدمة بعد البيع:

هي عملية تمثل العمليات المتعلقة بخدمة العملاء بعد البيع و تشمل هذه العملية كفالة ما بعد البيع، و خدمات التصليح و طرق الدفع و استرجاع المنتج و البرامج التدريبية لتعليم أفضل طريقة لاستخدام المنتج أو الخدمة.[1]

ثالثا: الوظائف الرئيسي لبطاقة الأداء المتوازن كمنهج للقياس.

أ. توضيح و ترجمة تطور المنظمات و برامجها:

حيث يمكن المنظمات من ترجمة برامجها إلى أهداف محددة وواضحة ويتم تحديد و توضيح تصور المنظمة بخصوص السوق المستهدف و شريحة العمال الذين ستقوم المنظمات بخدمتهم وذلك لتحقيق أهدافها كما تحدد المنظمات أهداف و قياسات كل من العمليات الداخلية و التعلم و التطور العملاء و المؤشرات المالية حيث تحدد في كل جانب من المطلوب عملية على وجه التجديد.

ب. توصيل وربط أهداف برامج التغيير مع مؤشرات القياس المطبقة:

كما سبق Kaplan& Norton 1996 بأنه يجب إعلام جميع العاملين بأهداف الرئيسية التي يجب تنفيذها حتى تنجح برامج التغيير التنظيمي، مما يتطلب أن يقوم منظمات ربط و توصيل أهدافها بالبرامج بعيدة الأمد مع الميزانيات المالية بواسطة استخدام مؤشرات القياس لكل منظور لديها.

ج. التخطيط ووضع أهداف و ترتيب المبادرات:

يظهر أفضل تأثير لقياس بطاقة الأداء المتوازن عندما يتم توظيفها لأحداث التغيير التنظيمي، و لذلك يجب أن يضع المديرون التنفيذيون أهداف للقياس المتوازن لأداء في

1 مريم شكري محمود نديم، مرجع سابق، ص 14.

جوانبها الأربعة و ذلك بترجمتها إلى مؤشرات مالية فمثلا خفض تكلفة تطوير المنتجات المصرفية يمكن ترجمتها إلى وفر في مصاريف التشغيلية أو فترة أقصر لطرح المنتجات في السوق.

د. التغذية العكسية:

لقد أكد Kaplan&Norton على أهمية الغذية العكسية في عملية تحسين و التطوير المستمر في أداء المنظمات و بحيث ينقل المنظمة من وضع أفضل تكون فيه مهتمة متعلمة من تجاربها وخبراتها المتراكمة، و التي نتجت في ممارستها و تطبيقها لبرامج التغيير التنظيمي، و من خلال الإفادة من خبرة المنظمات أخرى في نفس المجال و نقل المعرفة بين وحدات و دوائر المنظمة و فيما بين الموظفين أنفسهم.[1]

1 نعمة عباس الخناجي، إحسان محمد ياغي، مرجع نفسه، ص 51-52-53.

الشكل رقم (01): يوضح نموذج بطاقة الأداء المتوازن

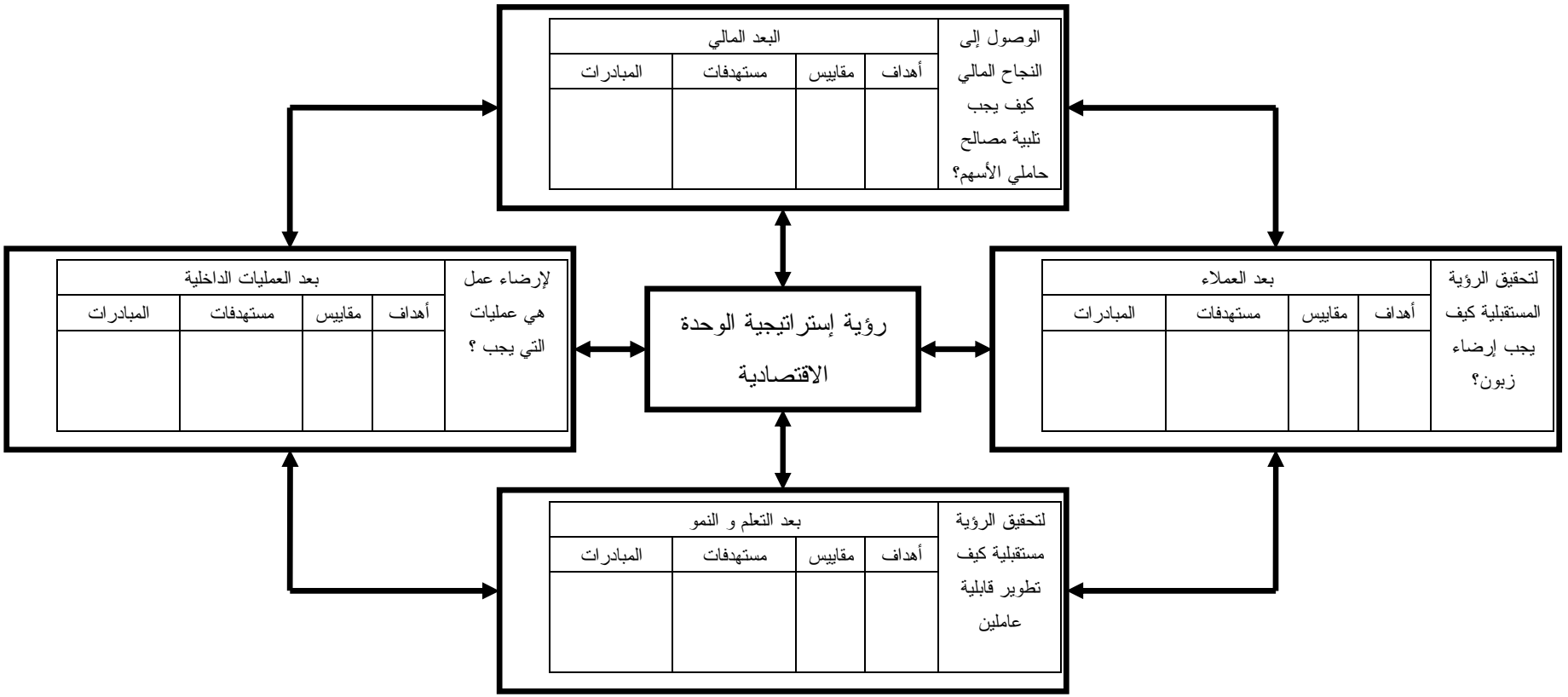

المصدر: سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة الماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، سنة الجامعية 2014-2015، ص 8.

المطلب الثاني: نموذج العائد على حقوق الملكية

لكي تتمكن البنوك التجارية من تقييم أدائها عمل دافيد كول على الاستنتاج نموذج لعائد على حقوق الملكية سنة 1972، و الذي يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية و المخاطرة انطلاقا من اعتماده على القوائم المالية و اعتماد على المؤشرات العائد والمخاطرة وهذه الإجراءات يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم الأرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها (مخاطر الائتمان و السيولة، و معدل الفائدة، و المخاطرة، التشغيل، و رأس المال).[1]

أولا: مكونات القوائم المالية

أ. **الميزانية:**

هي عبارة عن بيان يوضح المركز المالي للبنك في لحظة زمنية معينة ما له من حقوق على الغير (جانب الأصول)، وما عليه من الالتزامات نحو الغير (الخصوم).[2]

الميزانية تعرف أيضا على أنها وثيقة مالية تعدها السلطة التنفيذية و نجيزها السلطة التشريعية بموجب قانون.[3]

وتعرف أيضا بأنها عبارة صورة للمركز المالي للشركة من خلال بيان ما لها من ممتلكات (أصول أو الموجودات) و حقوق الملكية و ما عليها من التزامات مالية (خصوم) في تاريخ معين وهو تاريخ الميزانية.[4]

وتعرف بأنها صورة فوتوغرافية لوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ ما فهي تبين وضعية الصافي المركز المالي للمؤسسة، كما تعرف بأنها جدول يصنف عناصر الذمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين فيظهر جانب أصول و الخصوم.

---

1 طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجار يعدد تحليل العائد و المخاطر، الدار الجامعية، 2003، ص 77.

2 محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2012، ص 187.

3 محمد الصغير بعلي و يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2003، ص 88.

4 رميدي عبد الوهاب و سماي علي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي و المحاسبي الجديد، ط1، ص 30.

و تتكون من جانب أصول (الموجودات) و تنقسم إلى أصول غير الجارية و أصول الجارية و تشمل أول مختلف التثبيتات (معنوية، مالية، مادية) و أخيرا تتمثل في المخزونات،الحقوق، الخزينة، فهي موجهة للاستعمال أو البيع في إطار دورة الاستغلال.[1]

الجدول رقم (01): يوضح نموذج للميزانية للبنك التجاري:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول النقدية: النقدية بالصندوق أرصدة لدى البنك أرصدة مدينة قيم تحت التحصيل		الودائع المصروفة: ودائع تحت الطلب ودائع إدخارية ودائع لأجل	
الأوراق المالية: سندات حكومية سندات الخزينة الأسهم		الأرصدة الدائنة البنوك الأخرى: أرصدة دائنة للبنوك المحلية أرصدة دائنة للبنوك و المرأسلين بالخارج	
التسهيلات الائتمانية:		المبالغ المقترضة	
أوراق التجارية مخصومة قروض ممنوحة سندات مخصومة		قروض من البنك المركزي قروض من بنوك أخرى	
أصول أخرى: إيرادات مستحقة مصروفات التأمين ممتلكات ملكيتها للبنك		مخصصات المقابلة الالتزامات الخارجية مخصص الضرائب مخصص التعويضات القضائية	
		الخصوم الأخرى: إيرادات مدفوعات مقدما مصروفات مستحقة	

1 حواس صلاح ، المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF، دار عبد اللطيف للنشر، ص 23.

		حسابات رأس المال رأس المال الاحتياجات	
المجموع		المجموع	

1. **جدول حسابات النتائج**: هو جدول بياني ملخص للأعباء و الإيرادات المنجزة من المؤسسة خلال السنة ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية لسنة المالية (الربح أو الخسارة) فهو يعطي صورة أكثر حيوية عن الشركة حيث تقيس أداء المؤسسة خلال الفترة المالية المنهية و ذلك عن طريق مقارنة الإيرادات بالتكاليف.[1]

الجدول رقم (02): يوضح نموذج حسابات النتائج للبنك التجاري:

	المبالغ	
	مدين	دائن
1. إيرادات الفوائد		
الفوائد و أتعاب القروض الفوائد على الودائع المستحقة لدى البنك الفوائد على الأوراق المالية الدخل من التأجيل		
2. المصروفات الفوائد:		
الفوائد على الودائع الفوائد على الأموال المقترحة		
3. الصافي الدخل الفوائد: 1-2		
(-) مخصص خسائر القروض		
4. صافي دخل الفوائد بعد خصم المخصصات		
5. الإيرادات أخرى بخلاف الفوائد:		

1رميدي عبد الوهاب، سماي علي، مرجع نفسه، ص 41.

أنشطة الائتمان أعباء ذمة الودائع		
6. مصروفات أخرى بخلال الفوائد		
7. صافي الدخل قبل الضريبة = 3+4-5		
8. (-) ضرائب الدخل و التعديلات المحاسبية		
9. صافي دخل البنك		

المصدر: بتا ربيع حنفية، الواضح في المحاسبة العامة، ط5، دار هومة، 2008، ص 430.

الهيكل التنظيمي و القوائم المالية للبنوك:

الشكل رقم (02): يبين نموذج العائد إلى الحقوق الملكية في البنك

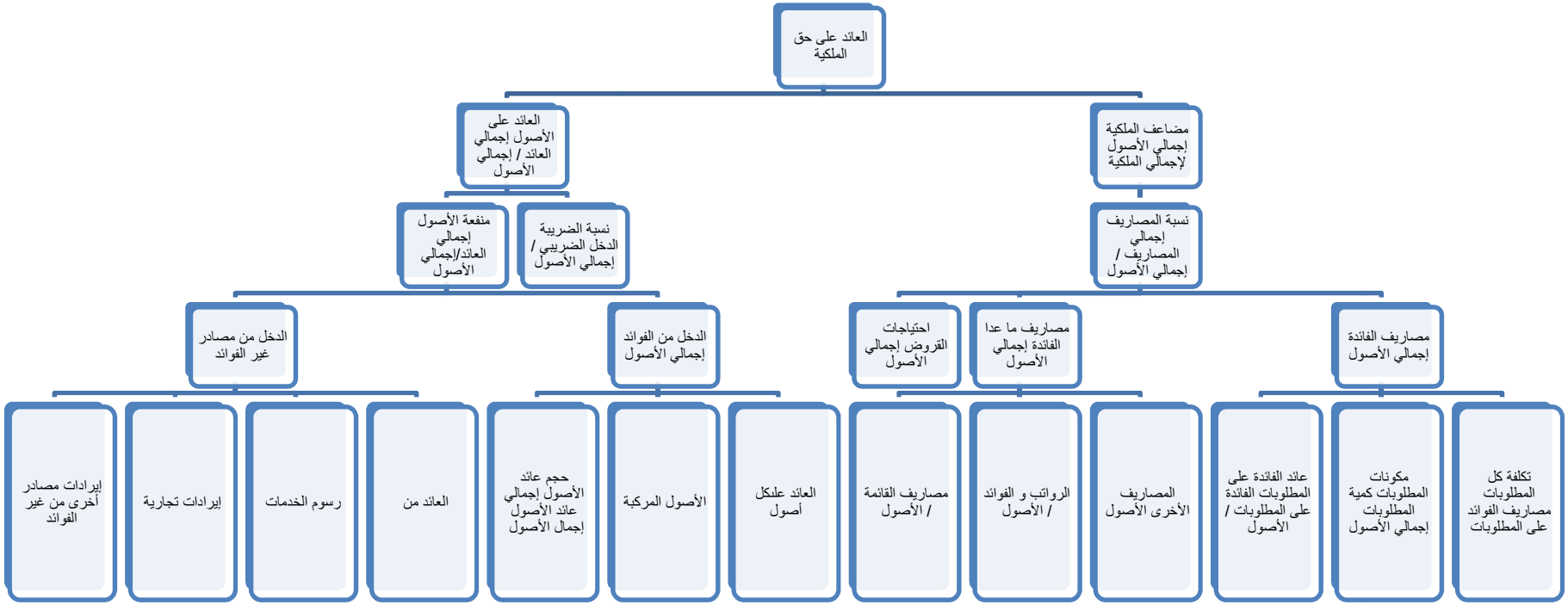

مصدر: إدارة البنوك المعاصرة لدريد كامل آل شبيب، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط1، 2012، ص 101.

ثانيا: مؤشرات العائد و المخاطرة

1. **مؤشرات العائد**: يتم قياس ربحية البنك من خلال العائد على حقوق الملكية، و العائد على الأصول حيث يعتبر معدل العائد على حق الملكية من أكثر المقاييس أهمية لأنه يتأثر بأداء البنك فيما يتعلق بفئات العائد على أصول مؤشرات على مدى كفاءة ومقدرة البنك على تعظيم ثروة الملاك و أهم هذه المؤشرات ما يلي:

- **العائد على حقوق الملكية**: يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية نم حقوق الملكية وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لأن هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع الأرباح على المساهمين.
- **العائد على الأصول**: يعتبر هذا المحل مقياس جيد للربحية و الكفاءة الإدارية، طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة، و يدل هذا العائد على مدى استغلال البنك الأصوله في توليد الربح.
- **معدل هامش الربح**: يقيس قدرة البنك على الرقابة و السيطرة على نفقات و تخفيض الضرائب.
- **معدل منفعة الأصول**: تتمثل منفعة الأصل في نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول.
- **معدل الرفع المالي**: يعمل لصالح البنك حينما تكون الأرباح إيجابية و في نفس الوقت مقياس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته.

2. **مؤشرات المخاطرة**: ترتبط مؤشرات الخطر بمؤشرات العائد، و عليه تختلف ربحية البنك الجاري باختلاف مخاطر تشكيلة استثماراته و مخاطر عملياته و من بين المخاطر نجد:

- **مخاطر السيولة**: تنشأ من عدم قدرة البنك على خفض التزاماته أو تمويل زيادة في الأصول الأمر الذي قد يؤدي إلى تأثير سلبي على الربحية و خاصة عند صعوبة تحويل أصوله إلى نقدية جاهزة بسرعة و بدون خسارة.[1]
- **مخاطر سعر الفائدة**: إن مصدر الربح الأساسي بالنسبة للبنوك التجارية في الأغلب يكون هامس الفائدة و هو عبارة عن فرق بين الفوائد المقبوضة من قروض و التسهيلات الائتمانية المختلفة و بين الفوائد المدفوعة على ودائع و غيرها، ومن هنا أي تغيير في أسعار الفوائد في السوق سيتوفر على الفوائد المقبوضة و لمدفوعة و هذا يوفر في أخير على هامش الفائدة و من هنا تبرز مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للبنوك التجارية.
- **مخاطر الائتمان**: يعد منح الائتمان من الأنشطة الرئيسية لأغلب البنوك التجارية و التي يواجه بسببها البنك العديد من مخاطر مثل: مخاطر توقف العميل عن السداد و مخاطر التركيز الائتماني... و كلها عوامل تؤدي بالبنك إلى مواجهة صعوبات مختلفة لتحصيل مستحقاتها.
- **مخاطر رأس المال**: وتتمثل في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، و يحدث هذا عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزامات البنك.
- **المخاطر التشغيلية**: وهي عبارة عن المخاطر الناجمة عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية مثل (إساءة استعمال ممتلكات الدولة أو التحايل عن القانون و غيرها، قد تكون من طرف المسؤولين عن البنك أو العاملين فيه) و التي قد تنتج

1 مسعي سمير، تسعير القروض المصرفية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم اقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص 33.>

كذلك عن الأنظمة (كالتزوير و السرقة و الجرائم الالكترونية)، أو الحوادث الخارجية (كوارث طبيعية و غيرها).[1]

المطلب الثالث: استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي للبنك

تعتبر النسب المالية من أدوات المهمة و الشائعة الاستعمال في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة في الوضع الساكن و في هذا المجال يهتم البنك باستعمال تلك النسب التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة في الفترة قصيرة فتأخذ بشكل نسب مئوية أو شكل كسري و يمكن التمييز بين العديد من أنواع النسب و نذكر منها:

أولا: نسب السيولة

يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقدية و أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا (أصول متداولة) و تعد نسب السيولة من أهمية بمكان للإدارة و أملاك المقرضين الذين يقدمون للمنشأة ائتمان قصير الأجل[2]و أهم هذه النسب هي الآتي:

1. **نسبة التداول** "Current Ratio":

وتسمى أيضا بنسبة السيولة العادية و يستفاد منها معرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء أو سداد التزامات قصيرة الأجل و تحسب كالآتي:

السيولة العادية = الموجودات المتداولة ÷ الالتزامات (قصيرة الأجل) المطلوبات (المتداولة) = مرة.[3]

نسبة التداول = أصول متداولة ÷ خصوم متداولة = مرة

1 مسعي سمير، مرجع نفسه، ص 32.

2 منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، ط4، المكتب العربي الحديث، إسكندرية، ص 84.

3 جليل كاظم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة، مفاهيم نظرية و تطبيقات عملية، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ص 59.

2. نسبة السيولة السريعة Ruick Ratio:

السيولة السريعة = (الموجودات المتداولة – المخزون السلعي) ÷ الالتزامات قصيرة الأجل = مرة.[1]

3. نسبة تدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى متوسط المطلوبات المتداولة:

هي من النسب المتشددة إذ أنها تستبعد كل البنود غير النقدية و تبقي فقط على البنود النقدية و ما يحكمها ويكون شكل النسبة كالآتي:

نسبة تدفقات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ متوسط المطلوبات المتداولة.

متوسط المطلوبات المتداولة = المطلوبات المتداولة أول مدة + المطلوبات المتداولة آخر مدة ÷ 2.[2]

ثانيا: الرفع المالي أو نسب المديونية "Debt Ration"

وهي من النسب المهمة بالنسبة للمقترضين و المستثمرين فضلا عن الإدارة، إذ أن هذه النسب تظهر مدى مساهمة الديون، سواء ممثلة في الالتزامات القصيرة أو الطويلة الأجل في تمويل موجودات المنشأة مقارنة بمساهمة الملاك، فعن طريق نسب الرفع المالي يمكن من معرفة نسبة حقوق المساهمين وكذلك نسبة القروض أو الديون الخارجية و من هذه النسب الآتي:

1. **نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات (معدل نسبة المديونية أو الاقتراض):**

تقيس هذه النسبة نسبة الديون التي ساهم فيها الغير بالنسبة إلى إجمالي الموجودات المنشأة و كلها تدنت هذه النسبة كلما دل على أن المنشأة تعتمد في تمويل موجوداتها على الإمكانيات الذاتية و العكس صحيح، إن ارتفاع هذه النسبة يكون غير مرغوب باعتبار أن المنشأة ستتحمل فوائد على القروض و الأقساط كبيرة لتسديد الديون التي حصلت عليها

1 خديجة خالدي عبد الرزاق بن حبيب، مرجع نفسه، ص 190.

2 جليل كاظم مدلول العارضي، مرجع نفسه، ص 60.

لذا فعلي المجال أن يعرف الظروف العامة التي تعمل فيها المنشأة من أجل أن يكون تحليله دقيقا و ذو قيمة من الناحية الفنية و تحسب كالآتي:

نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات = [(المطلوبات المتداولة + المطلوبات الطويلة الأجل) ÷ إجمالي الموجودات]× 100

2. نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

تقيس هذه النسبة نسبة ديون إلى حقوق الملاك و درجة الاعتماد المنشأة على التمويل مصادرها الذاتية (الممتلكة)، و تحاول الكثير من الشركات ضبط هذه النسبة حتى تتمكن من تحكم الدين الخارجي و تحسب كالآتي:

نسبة الديون لحقوق الملكية = [(الديون "مطلوبات المتداولة و طويلة الأجل") ÷ ("حقوق الملكية رأس المال و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة)]× 100

3. معدل تغطية الفوائد:

يوضح هذا معدل مدى قدرة المنشأة على خدمة ديونها وتحمل أعباء الفائدة، و كلما كان هذا المعدل كبير كلما دل على أن المنشأة قادرة على الإيفاء، بالتزاماتها و هذا ما يؤكد عليه المقرضون و الدائنون من أجل الاطمئنان قبل إعطاء أي قرض.

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد و الضريبة ÷ الفوائد المدفوعة.[1]

4. نسبة التغطية الشاملة:

الغاية من هذه النسبة معرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء بمديونيته (فوائد و أقساط) من الربح التشغيلي و تحسبن كالآتي:

نسبة التغطية الشاملة = [صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب ÷ (الفوائد المدفوعة + أقساط القروض المدفوعة)]× 100

1 جليل كاظم مدلول العارضي، مرجع نفسه، ص 61-62.

ثالثا: نسب النشاط أو معدلات الدوران Activity Ratios:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح الإدارة المنشأة في إدارة الموجودات و المتطلبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها على استخدام الأمثل لهذه الموجودات[1] و أهم هذه النسب هي:

معدل دوران المخزون:

معدل دوران المخزون = تكلفة الإنتاج المباع ÷ متوسط المخزون

متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون = 360÷ معدل دوران المخزون

هذين المعدلين يقيسا مدى كفاءة وفعالية إدارة المخزون، و كلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون لكما كان مؤشرا جيدا و العكس وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون.

معدل دوران الحسابات المدينة:

معدل دوران الحسابات المدينة = صافي المبيعات ÷ حسابات المدينة

متوسط فترة التحصيل = 360 ÷ معدل دوران الحسابات الدائنة

يقيس هذا المعدل كفاءة إدارة الائتمان ومدى فاعلية سياسات الائتمان و التحصيل، و كلما زاد معدل دوران الحسابات المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا و العكس بالعكس.

معدل دوران الأصول:

توضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسة إدارة المؤسسة في مجال استثمار مواردها المالية في الأصول، فإذا كانت هذه النسبة متناقصة على مدار فترة زمنية معينة.[2]

1 محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، أساليب و أدوات و الاستخدامات العملية، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص 36.

2 مرجع نفسه، ص 37.

يمكن اعتبار ذلك مؤشرا على أن استثمارات المؤسسة في هذه الأصول أكبر مما يجب أما إذا كانت متزايدة فهو مؤشر على أن إدارة المؤسسة تستغل الأموال المستثمرة في أصولها بكفاءة و فعالية، و لهذه النسبة استخدم مزدوج استخدامها في نسب النشاط و كذا في تقييم الملاءة المالية و تحسب من خلال:

معدل دوران مجموعة الأصول = صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول

معدل دوران الأصول الثابتة:

ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول الثابتة

تستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى فعالية المؤسسة في استعمال أصولها الثابتة لأجل تحقيق المبيعات كما يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار مردودية هذه الأصول الثابتة.[1]

رابعا: نسب الربحية

تتناول هذه النسب ربحية المنشأة أي أن هدف النهائي لأي مشروع هو تحقيق الأرباح و التي تعتبر محصلة للعديد من القرارات، وبدون التحقيق الأرباح يصعب جذب أموال الملاك أو الغير لاستثمار في المنشأة و بالتالي يستحيل استمرار المنشأة فهي تقيس مدى استغلال أصول المنشأة أو استثمارها في تحقيق أرباح و من أهم النسب المستخدمة هي:

العائد على الإيرادات = (صافي الربح بعد الضريبة ÷ صافي الإيرادات) × 100

العائد على إجمالي أصول = (صافي الربح بعد الضريبة ÷ متوسط الإجمالي للأصول) × 100

العائد على حقوق الملكية = [(صافي الربح بعد الضريبة ÷ توزيعات الأسهم الممتازة) ÷ متوسط حقوق الملكية لأسهم العادية] × 100

1 خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 193.

ربحية السهم العادي = (صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة) ÷ متوسط مرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال سنة

خامسا: نسب النمو Growth Ration

تبين هذه النسب قدرة المنشأة على المحافظة على مركزها الاقتصادي خلال عملية نمو القطاع الذي تعمل فيه و نمو الاقتصاد الوطني ككل و تقيس هذه النسب مدين النمو و التوسع في المبيعات، الموجودات، الأرباح، المنتوجات، و التكنولوجيا، و تقيس أيضا طبيعة نمو الشركة فإن كانت شركة تنمو بمعدلات تتناسب مع معدلات نمو الاقتصاد الوطني فهذا يدعى بالنمو الطبيعي Normal Growth أما إذا كانت الشركة تنمو بمعدلات أعلى من معدلات نمو الاقتصادي فيدعى نمو سريع High Growth و تكون الشركة راكدة Stanent إن كان نموها أقل من معدلات النمو الاقتصادي و يمكن تحديد معدلات من خلال المعادلة الآتية:

[(متغير السنة الحالية – متغير السنة السابقة) ÷ متغير السنة السابقة] × 100

مثلا لقياس معدل نمو الأرباح:

[(أرباح السنة الحالية – أرباح السنة السابقة)÷ أرباح السنة السابقة]× 100

سادسا: نسب التقييم Evaluation Ratios **أو نسب الأسهم** Stock Ration

وهي مؤشرات لقياس قدرة المنشأة على تحقيق أقيام سوقية تفوق كلف الاستثمار (من وجهة نظر المستثمر) و تعد هذه النسب أكثر شمولا من غيرها في قياس الأداء الكلي باعتبارها تعبر عن المخاطرة و المردود فضلا عهن ارتباطها المباشر بقياس قدرة الأداء على تعظيم ثروة مالكين أو القيمة السوقية للمنشأة و أهم هذه النسب:

نسبة سعر السهم إلى الأرباح بالسهم Price Earning Ration:

تقيس هذه النسبة السعر الذي يمكن للمستثمر دفعه لكل دينار ربح للسهم العادي الواحد، و تقاس بالمرة فإن كانت هذه النسبة تساوي (7) مرة فهذا يعني أن السهم يباع في السوق بسبعة أضعاف ربحيته، و تدعى هذه النسبة بالمضاعف Multiplier لأنه بتحديد

هذه النسبة و ضربها بآخر قيمة الربحية السهم يمكن من الوصول إلى تقدير قيمة السهم العادي في السوق و تحسب هذه النسبة من خلال العلاقة الآتية:

مرات سعر السهم إلى الأرباح للسهم العادي الواحد (RE)= متوسط سعر السهم العادي في السوق ÷ الأرباح للسهم العادي الواحد.[1]

نسبة ربحية السهم إلى سعر السهم Earning Price Ratio (E/P):

وهي مقلوب السنة السابقة و يعبر عنها بنسبة مئوية، و تقيس هذه النسبة كلفة التمويل من مصدر الملكية بإصدار أسهم عادية، و تدعى هذه النسبة بمعدل رسملة الملكية "Equity Capitaliz Ratio" و هي تقيس معدل الفائدة المطلوبة في السوق المالية، الرسملة (خصم) الأرباح للسهم و تحويلها إلى سعر سهم و تحسب هذه النسبة:

ربحية السهم إلى سعر السهم = ربحية السهم ÷ متوسط سعر السهم في السوق

القيمة الدفترية للسهم العادي:

وتعتبر هذه النسبة عن القيمة المحاسبية للسهم و تعكس نصيب السهم العادي من حق الملكية و تعد مؤشرات الأدنى الذي يجب أن تكون عليه قيمة السهم إلا أنها لا تعكس القيمة السوقية للسهم و لها أهمية خاصة في حالة الشركات المزمع تصنيفها و تحسب من خلال المعادلة:

القيمة الدفترية = سعر السهم العادي في السوق ÷ القيمة الدفترية

الأرباح المعدة للتوزيع على الأسهم "Dividend Share":

وتحسب بتقسيم إجمالي الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين على عدد الأسهم العادية، و تقيس هذه النسبة الدخل الإجمالي الناجم عن الاستثمار في أسهم الشركة، و تحسب بموجب العلاقة الآتية:

الأرباح الموزعة للأسهم = إجمالي الرباح المقرر توزيعها ÷ عدد الأسهم العادية الصادرة في ربحية السهم "Earning per Share"

1 جليل كاظم مدلول العارضي، مرجع سابق، ص 70-71.

وتحتسب قيمة الدخل الصافي بعد الضريبة على عدد الأسهم العادية الصادرة وتقيس هذه النسبة كفاءة الأداء المالي الكلي للشركة مما هو الحال في نسب الربحية المشار إليها في مجموعة نسب الربحية.[1]

بعد استخدام أدوات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من أهم وسائل التي تساعد إدارة على تشخيص نقاط القوة و الضعف في أدائها و ذلك باستعمال النسب و الأدوات التي تساعد على معرفة وضع سيولة البنك و موقف أموال المتاحة للتوظيف فضلا على ملائمة الرأس المال و ربحية لهذه البنوك، و هنالك عدد كبير من نسب مالية التي تستخدم في تقييم أداء مالي للبنوك كافة، و بذلك تتعدد خيارات لاختيار النسب المالية و ذلك تبعا لطبيعة تقييم و ظروفه و الأهداف المراد الوصول إليها.

1 جليل كاظم مدلول العارضي، مرجع نفسه، ص 71.

خلاصة الفصل:

يحتل تقييم أداء المالي للبنوك أهمية خاصة في كل مجتمعات و نظم الاقتصادية، نظرا لندرة الموارد الاقتصادية و مالية مقارنة باحتياجات كبيرة لها لهذا يعتبر من أهم تحديات التي يواجهها مدراء بنوك و كيفية استخدام موارد مالية المتاحة لهم كأفضل استخدام.

و منه فإن اعتماد قياس و تقييم أداء من قبل بنوك يتيح لها إمكانية تحديد أخطاء و انحرافات و كذلك تحديد أسبابها والبحث عن طريقة أو كيفية لمعالجتها بإضافة إلى رسم السياسات مناسبة لرفعه و تحليل مستوى أداء، على عكس حالة عدم ممارسة تقييم داخل بنوك تجارية و خاصة في ظل تطورات وظروف سائدة في اقتصاد سوق و تقلبات و أزمات، فتقييم أداء بمثابة سياسة للتحوط و الوقوع في خطأ التي قد تؤدي إلى إفلاس البنك

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لبنك القرض الوطني

المبحث الأول:عرض عام للمؤسسة.

أمام استحالة إجراء الدراسة على كامل البنوك الوطنية اخترنا القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة للقيام بهذه الدراسة الميدانية

المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري

انشأ القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29ديسمبر 1966،مقره الرئيسي بالشارع العقيد عميروش، بالجزائر العاصمة ،برأس المال قدره 150 مليون دينار جزائري ليخلف المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة قبل عام 1966 وهذه المصارف هي:

*البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران.

*البنك التجاري والصناعي للجزائر.

*البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة .

*البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

وتم تدعيمه بعد ذالك بضم إليه البنك الجزائري المصرفي في 1986/01/01، وضم كذالك الشركة المرسيلية للبنوك في1968/05/30،الشركة الفرنسية للتسليف والبنك عام1971،وللبنك تسعة وحدات جهوية (تقسيم 1983)، أما فروعه فقد بلغت 144فرع (وكالة)في بداية 1971، لتتقلص فيما بعد الى78 وكالة وذالك بعد تأسيس بنك التنمية المحلية (BDL)، وبلغ رأس ماله عام (1966) 15 مليون دينار جزائري، وفي سنة 1983 بلغ ما يعادل 800 مليون دينار جزائري، وفي سنة 1992 بلغ 5.6 مليار دينار جزائري ،أما سنة 1994 وصل نحو 9.31 مليار دينار جزائري، وفي سنة 1996 كان قد وصل الى13.6 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2000 بلغ 21.6 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2006 ارتفع إلى 29.3 مليار دينار جزائري .

وفي الأخير وفي سنة 2010 بلغ رأس مال القرض الشعبي الجزائري الى48 مليار دينار جزائري، وفي نهاية 2014/12/31 القرض الشعبي الجزائري ،أصبحت شبكته تمتد حول جميع أنحاء الوطن والذي يتضمن 140 وكالة مجهزة إعلاميا و15 مديرية

جهوية، فسلسلة منتجات وخدمات البنك تسمح بالاستجابة لاحتياطات عدد كبير من الزبائن والمؤسسات ويبلغ عدد موظفيه حاليا ما يقارب 15500 عامل وفيهم 3875 إطار،ويتبع البنك سياسة التكوين المستمر وترقية الموظفين الذين يعملون على مستوى الشبكات إلى موظفين على مستوى الهيكل المركزي للبنك،وهذا من اجل رفع عدد إطارات البنك.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة والمصالح الموجودة بها.

نشأت وكالة المسيلة للقرض الشعبي الجزائري في سنة 1973،مقرها في المركز التجاري بالمسيلة،يشغل القرض الشعبي الجزائري 23 عامل دائم والباقي هم عبارة عن عمال متكونين مرسلين من المعاهد المتخصصة في الولاية ،وهذا من اجل تحسين مستوى الإطارات داخل البنك.

1-الهيكل التنظيمي للوكالة :

المصدر : البطاقة الفنية حول وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

أما عن مصالحها نجدها تتكون من:

1-المدير: يعتبر المسؤول الأول عن التسيير ومراقبة مجمل النشاطات ،يعين من طرف الرئيس العام للبنك بالجزائر العاصمة حيث يكلف بالمهام منها:

- يشرف على تسيير البنك.
- تمثيل البنك أمام الهيئات الرسمية للولاية مثل :الدائرة،البلدية،المحكمة...الخ.
- الوفي بجميع العقود والمستندات والاتفاقيات الخاصة بالوكالة.
- يقوم دوريا (3اشهر)بتقديم حصيلة نشاط الى المديرية الجهوية والمديرية العامة بالجزائر العاصمة.

2- مصلحة الأمانة:

تعد سكرتارية المدير مساعدة له،تقوم باستقبال البريد الوارد وإرسال البريد الصادر، تحويل المكالمات الهاتفية، إرسال الفاكسات واستقبالها، فعلى مستوى الأمانة يوجد دفتر تقييد كل البريد الصادر،ودفتر أخر تقييد كل البريد الوارد وذالك بإعطائها رقما تسلسليامع ذكر تاريخ إرساله واستقباله.

3- مصلحة الصندوق:

تعتبر من أهم المصالح في بنك حين تنقسم قسمين قسم الواجهة وقسم ما وراء الواجهة.

- **قسم الواجهة:** يضم الشباك يقوم بتلقي الودائع من طرف الزبائن وصرف الشيكات ويقوم الصندوق بإدارته،حيث ينظم أمين الصندوق الإيداعات النقدية ودفعها سواء كانت بالعملة الصعبة أو العملة المحلية،وخلال نهاية كل يوم يقدم وثائق السحب والإيداع إلى ما وراء الواجهة.

- **قسم ما وراء الواجهة:** قسم يتم فيه نقل مبالغ من حساب إلى حساب أخر حيث أوامر التحويل تنفذ، إلا على الحساب المفتوح بشبابيك الوكالة،وكذا يتم تحصيل الشيكات لدى الوكالة أو البنوك الأخر.

-المقاصة: يقوم هذا القسم بتسوية الديون مابين البنوك،فهو فرع خاص لاستخراج قوائم الأعمال اليومية للبنك تسلم في اليوم الموالي لخلية التدقيق.

4- مصلحة الإدارة:

- خلية المراقبة:تعمل هذه الخلية على رقابة جميع العمليات التي مرت على الوكالة من معاملات السحب والإيداع وعملية التحويل وعمليات تسيير البنك.

- **قسم متابعة الموظفين**: حيث يقوم بكل شؤون خاصة بالموظفين من خصم الغيابات وصرف العلاوات.

- **قسم التجارة الخارجية**: تقوم هذه المصلحة بالعمليات التالية:

- **التوطين**: تعني خصم البنك على فواتير الاستيراد أو التصدير يعد معالجتها من طرف محاسب هذه المصلحة.

- **قسم التعهدات الخارجية**: يتم فيه فتح الاعتماد ألمستندي بمختلف أنواعه والتسليم ألمستندي(من والى الخارج).

5- مصلحة القروض: تقوم هذه المصلحة بالعمليات المراقبة والتسيير لعمليات القروض درأسة ملفات القروض.

- **نشاط المصلحة**: حيث يتمثل في تقديم القروض إلى زبائنها،فعلى مستوى الوكالة يقوم إطار المكلف بالدرأسات تلقي الملفات ويدرسها على أساس:

- درأسة ملفات القروض من اجل عرضها.
- توجيه الزبائن في الطريقة المثلى للتمويل.
- تحصيل الرسوم المطلوبة من الإدارة على الزبائن.
- إعداد وثائق القروض(اتفاقيات القروض والتعهدات).
- متابعة تعهدات البنك ،ومتابعة عملية استرجاع القروض الغير المدفوعة.

المطلب الثالث: أهداف ومهام القرض الشعبي الجزائري.

أولا: الأهداف.

من اجل التطور والوصول إلى مصف البنوك العالمية لجا بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القيام بإعمال ونشاطات عديدة للوصول إلى الإستراتيجية المثلى التي تجعل من البنك مؤسسة مصرفية كبيرة تحضا بالاحترام من العالم،فكانت أهدافها الأساسية كما يلي:

- تحسين نوعية خدمات والعلاقات مع الزبائن
- الحفاظ على مكانة اكبر في الجزائر
- تحقيق المردودية اكبر
- رفع مساهمة الفلاحة في الإنتاج الوطني

وحتى يصل لهذه الأهداف قام بالاستعانة ببعض التنظيمات الداخلية كمحاولة منه إلى تطوير بنك كعصرنة أجهزة الإعلام الآلي وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، محاولة التقرب من الزبائن عن طريق فتح وكالات في جميع الأرجاء الوطن، رفع حجم الموارد بأحسن التكاليف، واقتراب الأكثر من المهن الحرة والتجارة والمؤسسات والمتوسطة، والبقاء على الاتصال مع التطور العالمي التقنيات المرتبطة بنشاط المصرفي، وبالنظر إلى الواقع نجد البنك قد تمكن من تحقيق أهدافه كمحاولة التقرب من الزبائن بفتح الوكالات.

وفي نفس الوقت قد فشل في تحقيق أهداف أخرى كاستخدام أحدث التكنولوجيات والرقميات في مختلف العمليات اليومية، وكذا تحسين نوعية الخدمات والعلاقات مع الزبائن وتكوين العنصر البشري، باعتباره أساس نجاح أي نوع أو سياسة أو تنظيم في عمل البنك.

ثانيا: المهام.

تتمثل مهمته في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبق لقوانين وتنظيمات الجاري العمل بها، وفي تنمية قطاع الفلاحي وتطوير الأعمال الفلاحية و الزراعية والصناعية وبالإضافة إلى مهام أخرى نذكر منا على سبيل المثال:

- تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لتحقيق الهداف المرسومة للهياكل
- القيام بجميع الاعتمادات المالية التي تأذن بها المؤسسات العمومية لقرض أو يساهم بمثل هذه الاعتمادات.
- يتلقى الودائع الفردية والمؤجلة من أي شخص مادي أو اعتباري.
- يقوم بجميع السندات العمومية التي تصدرها الدولة، كما يقوم بهذه العقود.
- يقوم أيضا بجميع العمليات المصرفية الخاصة بالقرض والصرف والخزينة التي لها صلة بأعماله قصد تسيير أموله واستخدامها.

المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية (لطلب قرض استغلال من طرف الصيدلي).

لطلب قرض لابد من تقديم وثائق لازمة وقانونية من طرف الذي يريد القرض سنذكرها في مطلبنا الأول.

المطلب الأول: شروط ومكونات ملف قرض الاستغلال.

في هذا المبحث سوف نتعرض لدراسة مثال تطبيقي على قرض الاستغلالي مقدم من طرف البنك CPA، من خلال دراسة مختلف المراحل والوثائق المطلوبة وكل ما يخص هذا النوع من القروض.

1- الوثائق المطلوبة: إن تقديم القروض من قبل المؤسسات المصرفية تحظى بأهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية وهذا من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية برغم من الأخطار التي يمكن أن تجم من جراء تقديم هذه القروض.

هذه القروض فسوف نتعرض بصورة واضحة بكيفية تقديم القرض والإجراءات المتخذة من طرف البنك (CPA) لتجنب الأخطار .

ولقد اقتربنا من ;CPA، لدرأسة من صاحبة المشروع من أجل إنشاء صيدلية وكان الملف المطلوب يتكون من الوثائق التالية:

أ- طلب القرض: Demande de crédit

في هذا الطلب يبين الزبون نوع القرض، مبلغ القرض، مدته ولاتتعدى السنة والهدف من القرض، في مثالنا هذا القرض هو قرض استغلال بمبلغ 4.000.000,00 دج.

لغرض تمويل مخزون بضاعة لفتح صيدلية.

هذا الطلب عبارة عن وثيقة يكتبها الزبون وفي حالة قبوله يحضر بقية الوثائق المطلوبة.

ب- الوثائق الإدارية:

- مقرر فتح الصيدلية.

- مستخرج من السجل التجاري.
- شهادة عدم الخضوع للضريبة: تستخرج من المديرية العامة للضرائب ولاتتجاوز مدتها ثلاثة أشهر وتحمل ملاحظة -لاشيء-.
- **La carte fisicale**.
- شهادة الضمان الاجتماعي.
- شهادة العمل.

ج- الوثائق التقنية: وتتمثل فيما يلي:

- شهادة تثبيت الاختصاص في مجال معين في حالة وجودها.
- بيان القانون التأسيسي للشركة في Le status حالة الشركة وفي حالة شخص طبيعي L'identité كما هو الحال في مثالنا.
- الضمانات الممكن تقديمها.
- الخبرة حيث أنها تعوض الضمانات.

د- الوثائق المالية: وهي:

- ميزانية الثلاث سنوات الأخيرة 2014.2015.2016 .

الجدول رقم (03): الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنة 2014.

الأصول	ملاحظة	الإجمالي N	إهتلاك الرصيد N	صافي N	صافي1-N
أصول غير جارية فارق التقييم تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أرضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات جاري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع المعادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة به قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل		351000 3974489	23400 1447005	327600 2527484	
مجموع الأصول غير جارية		4325489	1470405	2855084	
الأصول الجارية مخزونان ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة زبائن مدينون آخرون ضرائب ومشابهها حسابات دائنة آخري الموجدات ومشابهها أموال الموظفة والأصول المالية الأخرى		7148659 2013527	162497	6986163 2013527	615809 553296
الخزينة		69841356		69841356	6099701
مجموع الأصول الجارية		79003542	162497	78841046	726611
المجموع العام للأصول		83329031	1632902	81696130	726611

الجدول رقم (04): الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنة 2014.

الأصول	ملاحظة	الإجمالي N	إهتلاك الرصيد N	صافي N	صافي1-N
أصول غير جارية فارق التقييم تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أرضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات جاري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع المعادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة به قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل		351000 3974489	23400 1447005	327600 2527484	
مجموع الأصول غير جارية		4325489	1470405	2855084	
الأصول الجارية مخزونان ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة زبائن مدينون آخرون ضرائب ومشابهها حسابات دائنة آخري الموجدات ومشابهها أموال الموظفة والأصول المالية الأخرى		7148659 2013527	162497	6986163 2013527	615809 553296
الخزينة		69841356		69841356	6099701
مجموع الأصول الجارية		79003542	162497	78841046	726611
المجموع العام للأصول		83329031	1632902	81696130	726611

الجدول رقم (05): الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2014.

الخصوم	الملاحظة	N	N-1
الأموال الخاصة رأس المال تم إصداره رأس المال غير مستعان به علاوات واحتياطات مدمجة فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة1 النتيجة الصافية(نتيجة صافية حصة المجمع) النتيجة الصافية في سنة 2014 رؤوس الأموال أخرى/ الترحيل من جديد		24202836 13082649	18618648 11543325
حصة الشركة المدمجة		37285485	30161973
حصة ذوي الأقلية			
المجموع			
الخصوم الغير جارية قروض والديون المالية ضرائب(مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مئونات ومنتجات ثابتة مسبقا		1655095	
مجموع الخصوم الغير جارية		1655095	
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة الضرائب ديون أخرى خزينة سلبية		31721033 4579660 138034 6316821	35701828 157430 90491 6552147
مجموع الخصوم الجارية		42755549	42499196
مجموع العام للخصوم		81696129	72661170

الجدول رقم (06): الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنتي 2015-2016.

الأصول.	ملاحظة	الإجمالي	إهتلاك الرصيدN	صافيN	صافي N-1
أصول غير جارية فارق التقييم تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أرضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات جاري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع المعادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة به قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل		351000 4762489	163800 2792689	187200 1969800	257400 2642642
مجموع الأصول الغير جارية.		5113489	2956489	2157000	2900042
الأصول الجارية مخزون او منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة زبائن مدينون آخرون ضرائب ومشابهها حسابات دائنة آخري الموجدات ومشابهها أموال الموظفة والأصول المالية الأخرى		10633132 4263272 2102	162497	10470635 4263272 2102	8951297 8464603
الخزينة.		68238667			
مجموع الأصول الجارية.		83137173	162497		
المجموع العام للأصول.		88250662			

الجدول رقم (07): الميزانية المالية المقفلة لعناصر الخصوم لسنة 2015-2016.

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
الأموال الخاصة رأس المال تم إصداره رأس المال غير مستعان به علاوات واحتياطات مدمجة فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة1 النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع) النتيجة الصافية في سنة 2014 رؤوس الأموال أخرى/ الترحيل من جديد		31899006 6718735	33502410 8555924
حصة الشركة المدمجة		42058334	38617742
حصة ذوي الأقلية			
المجموع			
الخصوم الغير جارية قروض والديون المالية ضرائب(مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		648670	1131754
مجموع الخصوم الغير جارية		648670	1131754
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة الضرائب ديون أخرى خزينة سلبية		32817753 8936041 82739 4028731	34680660 4531087 145653 4124926
مجموع الخصوم الجارية		45865264	43482326
مجموع العام للخصوم		85131676	86672414

الجدول رقم (08): الميزانية المالية المختصرة لعناصر الأصول.

الأصول	المبالغ		
	2014	2015	2016
الأصول الثابتة	2855084	2900042	2157000
قيم الاستغلال	6986163	8951297	10470635
قيم المحققة	2013527	8263272	4265374
قيم جاهزة	69841356	66356472	68238667
المجموع	81696129	86672414	85131676

التعليق: نلاحظ بصفة عامة الأصول الثابتة تتزايد وقيم الاستغلال تتزايد أما بالنسبة للقيم الجاهزة فنلاحظ تناقص في سنة 2015 وتزايد في سنة 2016.

الجدول رقم (09): الميزانية المالية المختصرة لعناصر الخصوم.

الخصوم	المبالغ		
	2014	2015	2016
الأموال الخاصة	37285485	42058334	38617742
ديون طويلة الأجل.	1655095	1131754	648670
ديون قصيرة الأجل	42755549	43482326	45865264
المجموع	81696129	86672414	85131676

التعليق: نلاحظ بشكل عام أن الديون الطويلة في تناقص عبر السنوات الثلاثة وأن الديون قصيرة الأجل في تزايد عبر سنوات ثلاث.

الجدول رقم (10): الميزانية المالية المقلصة لعناصر الأصول.

الخصوم	المبالغ		
	2014	2015	2016
	37285485	42058334	38617742
	1655095	1131754	648670
	42755549	43482326	45865264
المجموع	81696129	86672414	85131676

المبحث الثالث: التحليل بواسطة المؤشرات والنسب المالية

المطلب الأول:التحليل بواسطة مؤشر FRNG

سنتطرق في مطلبنا هذا إلى المؤشرات التوازن المالي:

رأس المال العامل، رأس المال الخاص رأس المال العامل الإجمالي، رأس المال الأجنبي، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية.

1- رأس المال العامل FRNG ، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل=الأموال الدائمة- الأصول الثابتة

حساب رأس مال العامل(الوحدة دج)

الجدول رقم (11): يوضح الأموال الدائمة والأموال الخاصة والديون طويلة الأجل

	2014	2015	2016
الأموال الدائمة	38940580	43190088	39266412
الأصول الثابتة	2855084	2900042	2157000
رأس مال العامل	36085496	40290046	37109412

التعليق:رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة وهذا يدل على ان الصيدلية في وضع السليم وهو ما يعني ان الصيدلية تملك هامش امان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال وان الصيدلية تقدر على تمويل استثماراتها وباقي احتياجاتها المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة.

2- رأس مال العامل الخاص: ويحسب وفق العلاقة :

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة- مجموع الديون

حساب رأس مال العامل الخاص (الوحدة دج).

الجدول رقم (12): يوضح رأس مال العامل الخاص.

	2014	2015	2016
الأصول المتداولة	38940580	43190088	39266412
مجموع الديون	44410644	44614080	46513934
رأس مال العامل الخاص	-5470064	-1423992	-7247522

التعليق: بما أن رأس العامل الخاص سالب خلال السنوات الثلاث وهذا يدل على عدم مقدرة الصيدلية على تغطية أصولها الثابتة وهذا يعود إلى التمويل الأصول الثابتة من الديون طويلة الأجل.

3- رأس مال العامل الإجمالي: ويحسب وفق العلاقة :

رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة

حساب رأس المال العامل الإجمالي (الوحدة دج).

الجدول رقم (13):رأس مال العامل الإجمالي.

	2014	2015	2016
مجموع الأصول	81696130	86672414	85131676
الأصول الثابتة	2855084	2900042	2157000
رأس مال العامل الإجمالي	7884146	83772372	82974676

التعليق: نلاحظ إن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال السنوات الثلاثة وفي تزايد في السنتين 2014 و2015 وهذا يدل على نمو الدورة الاستغلالية وانخفاض طفيف في السنة 2016 عن السنوات السابقة وذلك يعود إلى انخفاض الأصول الثابتة

4- رأس مال العامل الأجنبي: ويحسب وفق العلاقة.

رأس مال العامل الاجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

حساب رأس مال العامل الأجنبي (الوحدة دج).

الجدول رقم (14):رأس مال العامل الأجنبي.

	2014	2015	2016
مجموع الخصوم	81696129	86672414	85131676
الأصول الخاصة	37285485	42058334	38617742
رأس العامل الأجنبي	44410644	44614080	46513934

التعليق: نلاحظ أن رأس مال العامل الأجنبي موجب وفي تزايد في السنوات الثلاث وهذا يدل على أن الصيدلية تعتمد على الديون الغير أكثر مما تعتمد على أموالها الخاصة وهذا ناتج عن ارتفاع قيمة ديون طويلة الأجل.

المطلب الثاني: تحليل بواسطة BFR و TN

أولا: احتياجات رأس مال العامل BFR.

- احتياجات رأس المال العامل BFR: ويتم احتسابه بالعلاقتين:

احتياجات رأس مال العامل = (اصول متداولة - نقديات)- الديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية

احتياجات رأس المال العامل = (مخزون ومنتجات قيد التنفيذ + زبائن +مدينون آخرون + ضرائب وما شابهها)- (موردون وحسابات ملحقة - ضرائب - ديون أخرى)

باستعمال العلاقة الثانية يتم حساب BFR

حساب احتياجات رأس مال العامل BFR (الوحدة دج)

الجدول رقم (15): يوضح احتياجات رأس مال العامل BFR.

BFR / السنوات		نتائج BFR
2014	-0+0+0+2013+6986 138 -4579 -31721	-28349
2015	-0+0+0+8465+8951 146 -4531 -34680	-21943
2016	-0+2102+0+4263+10470 82-8936-32818	-27101

التعليق: فيما يخص التحليل احتياجات رأس مال العامل هي سالبة خلال السنوات الثلاثة وهذا يعني أن الصيدلية ليست بحاجة إلى أموال كبيرة لتغطية أصولها المتداولة أي أن سرعة دوران الأصول المتداولة اصغر من سرعة دوران قروض قصيرة الأجل التي عليها.

ثانيا: الخزينة TN

6- الخزينة: حساب الخزينة الصافية بالعلاقة التالية.

الخزينة TN= رأس مال العامل - احتياجات رأس مال العامل

حساب الخزينة الصافية TN (الوحدة دج).

الجدول رقم (16):حساب الخزينة الصافية TN (الوحدة دج).

	2014	2015	2016
رأس مال العامل	**36085**	**40289**	**37108**
احتياجات رأس مال العامل	**-27439**	**-21943**	**-27101**
الخزينة TN	**63524**	**62232**	**64209**

التعليق: الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاثة وهي في تزايد في سنتين 2014 و2016 أما في سنة 2015 تنقص عن السنتين الأخرى وبالتالي فالوضعية الصيدلية هي متوازنة هيكليا أي بإمكانها تسديد ما عليها من ديون أن وفر لها البنك قرض، وعليه فان التحليل السالف الذكر نجد البنك يقبل منح قرض استغلالي في شكل مكشوف وبقيمة 4000000.00 دج مع تحميل الضمانات مسبقا.

المطلب الثالث: **التحليل بواسطة النسب المالية**.

أولا: **نسبة السيولة**.

نسبة التداول بالنسبة لسنة 2014 لدينا

نسبة التداول = أصول متداولة ÷ خصوم متداولة = مرة

نسبة التداول =-————————= 1.8443

نسبة التداول= 1 مرة

بنسبة لسنة 2015 لدينا:

نسبة التداول=————————=1.9265

نسبة التداول= 1 مرة

بنسبة لسنة 2016 لدينا:

نسبة تداول=————= 1.8090

نسبة التداول= 1 مرة.

التعليق:

نلاحظ وخلال السنوات الثلاثة (2014-2015-2016) أن معدل الدوران أكبر من 1، وهذا ما يعطي للمؤسسة أمانا مبدئيا.

ولقد لاحظنا أيضا تزايد نسبة الدوران في سنة 2015 بنسبة(0.0822) فقد بلغت في سنة 2014 نسبة 1.8443 أما في سنة 2015 فقد بلغت نسبة 1.9265 لتعود وتنخفض بالنسبة (0.1175) في سنة 2016

نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات:

2- نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات = [(المطلوبات المتداولة + المطلوبات الطويلة الأجل) ÷ إجمالي الموجودات]× 100

بالنسبة لسنة 2014.

$$\frac{37285485}{} = 47.66$$

بالنسبة لسنة 2015 لدينا:

$$\frac{42058334}{} = 49.83$$

بالنسبة لسنة 2016.

$$\frac{38617742}{} = 46.12$$

التعليق:

نلاحظ وخلال السنوات الثلاثة (2014-2015-2016) أننسبة الديون إلى إجمالي الموجودات ذات نسب متقاربة يتراوح بين 46-49:

ولقد لاحظنا أيضا تزايد نسبة نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات في سنة 2015 بنسبة(2.17) فقد بلغت في سنة 2014 نسبة 47.66 أما في سنة 2015 فقد بلغت نسبة 49.83 لتعود وتنخفض بالنسبة3.71 في سنة 2016

ثالثا: نسبة النشاط أو معدلات الدوران

معدل دوران الحسابات المدينة = صافي المبيعات ÷ حسابات المدينة

بالنسبة لسنة 2014.

معدل دوران الحسابات المدينة =————= 2.5805

نسبة دوران الأصول الثابتة:

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول الثابتة

نسبة دوران الأصول الثابتة=————= 40.1402

خاتمة

خاتمة:

تعد البنوك التجارية شريان الحياة الاقتصادية و هي أحد أهم مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد، وذلك لدورها الأساسي في تعبئة وحشد الموارد المالية وتوجيهها نحو النشاطات الاستثمارات المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتقييم أداء البنوك يعتبر أمرا ضروريا والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط البنوك واتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة.

ويعد التحليل المالي ذات أهمية بالغة لدى البنوك التجارية و أداة جوهرية في اتخاذ قرار منح القرض، وتطبيقه بشكل يحقق الأهداف والاستراتجيات المسطرة.

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا البحث المتواضع نستنتج أن التحليل المالي يعتبر أداة فعالة لقياس مدى كفاءة الإدارة ونتائجها، لها وزنها في وظيفة التسيير المالي للمؤسسة خاصة في مجال دراسة وضعيتها المالية،ولعل قاعدة التوازن المالي تشكل الهدف الأساسي للمحلل- المالي وذلك للكشف عن نقاط القوة و الضعف للمؤسسة محل الدراسة، وبالتالي يساعدها على التحكم في تسيير مواردها المالية والبشرية كحقيق الأهداف المسطرة.

ولهذا فالمؤسسات الجزائرية مطالبة باستعمال الطرق العلمية الحديثة في تسييرها ومن بينها التحليل المالي الذي يعد أداة للتقديم والرقابة على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة وشحيح الانحرافات إن وجدت.

كما يعتبر التحليل المالي أسلوبا علميا يمكن المؤسسة من معرفة المركز المالي لمواجهة المشاكل المالية وتفاديها في المستقبل كما يعتبر أداة لدى الغير للحكم على مدى الصحة المالية للمؤسسة.

ومما سبق نكره فان التحليل المالي يعتمد على الميزانية المالية بالدرجة الأولى والتي نحصل عليها من خلال تعديلات وتحويلات على الميزانية المحاسبية.

وبعد تطبيقنا لتقنيات التحليل المالي على الميزانيات المالية لسنوات 2014،2015 و2016 بغية معرفة الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا/ الكتب:

1. إدريس ثابت عبد الرحمن والمرسي جمال الدين محمد، الإدارة الإستراتيجية مفاهيم و نماذج تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
2. جليل كاظم مدلول العارضي،الإدارة المالية المتقدمة، مفاهيم نظرية و تطبيقات عملية، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان.
3. جمال سالمي، الاقتصاد الدولي و عولمة اقتصاد، المعرفة للنشر و التوزيع، عنابة، 2010.
4. حواس صلاح ، المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF، دار عبد اللطيف للنشر.
5. خالدي محمد بن حمدان، إستراتيجية و التخطيط الاستراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، طبعة العربية، عمان، الأردن، 2009.
6. خديجة خالدي وعبد الرزات بن حبيب، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015.
7. دي كوك، عبد لواحد المفرومي، الصيرفة المركزية، دار الطليعة، بيروت، 1987.
8. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، ط1، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2008.
9. رميدي عبد الوهاب و سماي علي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي و المحاسبي الجديد، ط1.
10. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، ط1، دار الفكر ناشرون، و موزعون، الأردن، عمان، 2010.
11. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.
12. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجار يعدد تحليل العائد و المخاطر، الدار الجامعية، 2003.

13. طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سماره، النقود و البنوك و المتغيرات اقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، 2013.
14. طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، دراسات في إستراتيجية و بطاقة التقييم متوازن، دار وهران للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
15. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2.
16. فضيل فارس، التقنيات البنكية، محاضرات و تطبيقات، ط1، الجزائر العاصمة.
17. فؤاد مجيد كرضي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية للمستخدم البيانات المالية، دار المنهج للنشر، عمان، الأردن، ط1.
18. محمد الصغير بعلي و يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2003.
19. محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2012.
20. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، أساليب و أدوات و الاستخدامات العملية، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
21. محمود حسين الوادي و آخرون، النقود و المصارف، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
22. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، ط4، المكتب العربي الحديث، إسكندرية.
23. نعمة عباس الخفاجي، إحسان محمد ياغي، استخدام بطاقة الأداء المتوازن في قياس أداء المصارف التجارية، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014.
24. هيل عجمي الجنابي، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2013.

ثانيا/ المجلات والدوريات:

1. طيب بولحية، عمر بوجميعة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016.

ثالثا/ المذكرات والرسائل الجامعية.

1. خديجة دزايت، معطا الله مبروكة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.
2. دحماني هدى، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة متطلبات نيل شهادة الماستر (الأكاديمي) في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014-2015.
3. سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة الماستر أكاديمي علوم اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، سنة الجامعية 2014-2015.
4. طهراوي فريد، تقييم أثر مالي و النقدي على التضخم النقدي في الجزائر، دراسة قياسية. علي عبد القرفي، أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على تحسين الأداء في المؤسسة الاقتصادية، تخصص استراتيجية وتسويق، جامعة المسيلة، 2013-2014.
5. كريمة السخري، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و البنوك التقليدية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية و البنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.
6. كمال أحمد يوسف محمد، ربيعة إسماعيل الفكي إسماعيل، أثر استخدام بطاقة أداء متوازن في تقويم أداء المالي للمصارف السودانية، دراسة ميدانية.
7. مريم شكري محمود نديم، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة قدمت للحصول على درجة ماجستير في المحاسبة، تخصص محاسبة و التمويل، جامعة الشرق الأوسط، 2012-2015.
8. مسعي سمير، تسعير القروض المصرفية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم اقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق	
الرقم	العنوان
01	الميزانية الختامية للأصول 2014
02	الميزانية الختامية للخصوم 2014
03	الميزانية الختامية للأصول 2016
04	الميزانية الختامية للخصوم 2016
05	جدول حسابات النتائج 2014
06	جدول حسابات النتائج 2016
07	منح قروض
08	تدفقات النقدية في الوكالة مع البنوك الأخرى
09	التدفقات النقدية لنفس الوكالة
10	أمر بتحويل الأموال
11	تصريح بالقرض